الأمـــم المتحـــدة

تقـــريـــر
لجنة البرنامج والتنسيق
عـــن
أعمال دورتها السابعة والثلاثين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الثانية والخمسون
الملحق رقم ١٦ (A/52/16)

A/52/16

تقـــريـــر
لجنة البرنامج والتنسيق
عـــن
أعمال دورتها السابعة والثلاثين

الجمعيـــة العامـــة
الوثائق الرسمية: الدورة الثانية والخمسون
الملحق رقم ١٦ (A/52/16)

الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٧

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى احدى وثائق الأمم المتحدة

ISSN 0255-2272

[الأصـــــل: بالانكليزيـــــة]
[٤ آب/أغسطس ١٩٩٧]

المحتويـــات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	تنظيم الدورة	١ - ١٠	١
	ألف - جدول الأعمال	٢ - ٣	١
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٤	١
	جيم - الحضور	٥ - ٨	٢
	دال - الوثائق	٩	٣
	هاء - اعتماد تقرير اللجنة	١٠	٣
ثانيا -	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	١١ - ١٩	٤
	إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١ - ١٩	٤
ثالثا -	المسائل البرنامجية	٢٠ - ٣١٥	٥
	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٢٠ - ٢٨٩	٥
	الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٥٨ - ٦١	١١
	الباب ٢: الشؤون السياسية	٦٢ - ٧٤	١٢
	الباب ٣: عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة	٧٥ - ٨٨	١٦
	الباب ٤: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٨٩ - ٩٢	٢٠
	الباب ٦: الشؤون القانونية	٩٣ - ١٠١	٢٠
	الباب ٧: تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	١١٣-١٠٢	٢٣
	الباب ٨: أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية	١٢٢-١١٤	٢٤
	الباب ٩: المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات	١٢٨-١٢٣	٢٦
	الباب ١٠: خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية	١٣٥-١٢٩	٢٧
	الباب ١١ ألف - التجارة والتنمية	١٤٦-١٣٦	٢٨
	الباب ١١ باء - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	١٥١-١٤٧	٣٠
	الباب ١٢: البيئة	١٥٩-١٥٢	٣١
	الباب ١٣: المستوطنات البشرية	١٧٠-١٦٠	٣٢
	الباب ١٤: مكافحة الجريمة	١٧٨-١٧١	٣٤
	الباب ١٥: المراقبة الدولية للمخدرات	١٨٥-١٧٩	٣٦
	الباب ١٦: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٩٣-١٨٦	٣٨
	الباب ١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢٠٠-١٩٤	٤٠

المحتويـــات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	الباب ١٨: التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢٠١-٢٠٥	٤١
	الباب ١٩: التنميـــة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠٦-٢١٢	٤٢
	الباب ٢٠: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢١٣-٢١٦	٤٣
	الباب ٢١: البرنامج العادي للتعاون التقني	٢١٧-٢٢٤	٤٤
	الباب ٢٢: حقوق الإنسان	٢٢٥-٢٣٧	٤٥
	الباب ٢٣: توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٢٣٨-٢٤٦	٥١
	الباب ٢٤: اللاجئون الفلسطينيون	٢٤٧-٢٤٩	٥٣
	الباب ٢٥: المساعدة الإنسانية	٢٥٠-٢٥٨	٥٣
	الباب ٢٦: الإعلام	٢٥٩-٢٦٧	٥٥
	الباب ٢٧: الخدمات الإدارية	٢٦٨-٢٧٦	٥٧
	الباب ٢٨: المراقبة الداخلية	٢٧٧-٢٨٢	٥٨
	الباب ٢٩: الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	٢٨٣-٢٨٦	٦٠
	الباب ٣١: التشييـــد والتعديـــلات والتحسينـــات وأعمـــال الصيانة الرئيسية	٢٨٧-٢٨٩	٦١
باء -	التقييم	٢٩٠-٣١٥	٦٢
	١ - التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاء	٢٩٠-٢٩٤	٦٢
	٢ - التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية	٢٩٥-٣٠٣	٦٣
	٣ - المواضيع التي تخضع مستقبلا لتقييمات متعمقة	٣٠٤-٣٠٧	٦٥
	٤ - الاستعراض الـذي يجـري مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة	٣٠٨-٣١٠	٦٦
	٥ - استعـراض برنامـج الأمـم المتحدة للبيئـة والممارسـات الإداريـة لأمانته بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٣١١-٣١٥	٦٦
رابعا -	مسائل التنسيق	٣١٦-٣٥٩	٦٧
ألف -	تقرير لجنة التنسيق الإدارية	٣١٦-٣٣٨	٦٧
باء -	خطـــة العمـــل المنقحة على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنميـة فـي أفريقيـا (البند ٥ (ب)) وتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا	٣٣٩-٣٥٩	٧٢
خامسا -	تقارير وحدة التفتيش المشتركة	٣٦٠-٣٦٩	٧٥
سادسا -	النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للجنة	٣٧٠-٣٧٢	٧٧
المرفق الأول -	جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجنة		٨٠
المرفق الثاني -	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين		٨١

أولا - تنظيم الـــدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية لعام ١٩٩٧ (الجلسة الأولى) في مقر الأمم المتحدة في يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ وعقدت دورتها الموضوعية في الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، وقد عقدت اللجنة ٢٨ جلسة (من الجلسة الثانية إلى الجلسة ٢٨) وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - أقرت اللجنة جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين في جلستها الأولى وترد نسخة لجدول الأعمال في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣ - وعند اعتماد جدول الأعمال، وعملا بما قررته اللجنة في اجتماعها التنظيمي لعام ١٩٩٧، قررت اللجنة أن تنظر في دورتها السابعة والثلاثين في تقريري وحدة التفتيش المشتركة المعنونين "تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية" (A/51/636-E/1996/104 و A/52/115-E/1997/47، المرفق). وقررت اللجنة أيضا أنه ينبغي النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الخدمات المشتركة في مقر الأمم المتحدة" (A/51/686، المرفق) فضلا عن تعليقات الأمين العام على هذا التقرير (A/51/686/Add.1، المرفق) والملاحظات التي أبدتها وحدة التفتيش المشتركة على تعليقات الأمين العام (A/51/686/Add.2، المرفق) تحت الباب ذي الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وذلك في إطار البند ٤ (أ) من جدول الأعمال، المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخبت اللجنة في جلستيها الأولى والثانية المعقودتين في ١٢ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس: السيد وولفغانج استوكل (ألمانيا)

نواب الرئيس: السيد عمرو نور (مصر)
السيد أنوسون شينفانو (تايلند)
السيد زيغنيو زيمانسكي (بولندا)

المقررة: شارون برينن - هايلوك (جزر البهاما)

جيم - الحضور

٥ - فيما يلي أسماء الدول الأعضاء الممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	رومانيا
الأرجنتين	زمبابوي
ألمانيا	الصين
اندونيسيا	غانا
أوروغواي	فرنسا
أوكرانيا	الكاميرون
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الكونغو
باكستان	مصر
البرازيل	المكسيك
بنن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمة وأيرلندا الشمالية
بولندا	النمسا
تايلند	نيجيريا
ترنيداد وتوباغو	نيكاراغوا
توغو	الولايات المتحدة الأمريكية
جزر البهاما	اليابان
جمهورية كوريا	

ولم تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الدورة ولم يُشغل بعد المقعدان الشاغران من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى.

٦ - ومُثلت الدول الأعضاء التالية في الأمم المتحدة بمراقبين:

أرمينيا	بيرو
استراليا	تونس
إكوادور	الجزائر
أوغندا	جمهورية تنزانيا المتحدة
أيرلندا	غواتيمالا
إيطاليا	الفلبين
بابوا غينيا الجديدة	كندا
البرتغال	كوبا
بلجيكا	كوستاريكا
بنما	كولومبيا
بوليفيا	المغرب

المملكة العربية السعودية	نيوزيلندا
ناميبيا	الهند
النرويج	هندوراس

٧ - وفيما يلي اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التي مـُثلت في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
مكتب نيويورك للجان الإقليمية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٨ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ووكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية ووكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمراقب المالي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكبار الموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتلبية لدعوة اللجنة، اشترك السيد كوياما سوميهيرو المفتش من وحدة التفتيش المشتركة في أعمال اللجنة.

دال - الوثائـــق

٩ - ترد في المرفق الثاني أدناه قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٠ - اعتمدت اللجنة في جلستها ٢٨ المعقودة في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، مشروع التقرير بشأن أعمال اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين (E/AC.51/1997/L.4 و Add.1-43).

ثانيا - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستيها ٥ و ٦ المعقودتين في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في المذكرة المقدمة من الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/1997/5).

١٢ - وأبلغت اللجنة أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعدت عملية لتحديد أولويات برنامج العمل العادي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وعملا بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٥٣ (د - ٢٦) أنشئ فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء في اللجنة وولايته أن يقوم، بالتشاور مع الأمين التنفيذي، بتحديد أولويات برنامج عمل اللجنة وأن يقترح توجهات استراتيجية لأعمال اللجنة المقبلة، وعقد الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص في سنتياغو في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

المناقشة

١٣ - لاحظت الوفود أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد بدأت في تنفيذ طائفة من تدابير الإصلاح والتطوير المؤسسي قبل بدء حملة الإصلاح الأخيرة في منظومة الأمم المتحدة بفترة طويلة. وشملت جهود الإصلاح والتحديث في اللجنة الاقتصادية جملة أمور منها ترشيد تصريف أعمال المنتديات الحكومية الدولية والتخطيط الاستراتيجي وتدريب المديرين من المستويين المتوسط والأعلى.

١٤ - وأشارت الوفود إلى الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص، المعقود في نيويورك في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي استعرضت فيه نتائج عملية تحديد الأولويات والذي نظر في مخطط لمشروع الإدارة النموذجي الجديد المقرر أن تنفذه اللجنة الاقتصادية بعد أن تنظر فيه الدول الأعضاء في اللجنة وتقره، مع مراعاة البيانات التي أدلى بها أعضاء الفريق العامل المخصص خلال ذلك الاجتماع. ولاحظت الوفود أن المرمى الرئيسي للمشروع النموذجي هو إضفاء الطابع اللامركزي على السلطة في مجالات معينة تتعلق بالموارد البشرية وإدارة الميزانية بغية تحسين الكفاءة والفعالية وتعزيز المساءلة.

١٥ - وأعربت الوفود عن التأييد العام لمرمى جهود الإصلاح التي شرعت فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهنأت اللجنة لاختيارها البدء في مشروع نموذجي لخطة إدارة جديدة في الأمم المتحدة. وشددت معظم الوفود على أن اللجنة الاقتصادية ما زالت تقوم بدور حاسم في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية والتكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٦ - وأعربت الوفود أيضا عن آراء مواتية بشأن جدوى عملية تحديد الأولويات. ولاحظت بعض الوفود أنها ينبغي أن تتخذ مثالا في المناطق الأخرى. وأشار أحد الوفود، في معرض إعرابه عن التأييد لتدابير الإصلاح التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية بما فيها عملية تحديد الأولويات، إلى أن المشاركين في عملية تحديد الأولويات كانوا سيستفيدون فائدة كبيرة من تقديم معلومات عن الآثار المالية المترتبة على مختلف الأنشطة المدرجة في برنامج عمل اللجنة. وجرى التشديد على أن تلك المعلومات كانت ستسهم في زيادة الارتباط بين الأنشطة ذات الأولوية المذكورة ومستوى الموارد المخصص لتنفيذها.

١٧ - وأكد أحد الوفود أهمية ضمان إدخال التعديلات اللازمة على برنامج عمل اللجنة الاقتصادية، تمشيا مع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرات الفرعية ١٨٤ (د) إلى (و) من تقريرها عن الجزء الثاني من دورتها السادسة والثلاثين[1]. ورحب ذلك الوفد أيضا بالحوار الذي شرعت فيه بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمانة مقر اللجنة الاقتصادية حاليا، بغية استكشاف سبل التصدي على نحو ملائم لشواغل واهتمامات منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

١٨ - وأبلغت بعض الوفود اللجنة بأن ممثلي السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبلدان منطقة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي قد اجتمعوا مؤخرا في بوخارست لمناقشة سبل ووسائل تعزيز التعاون في الميادين ذات الأهمية المشتركة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩ - أحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علما بمذكرة الأمين العام (E/1997/5).

ثالثا - المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

٢٠ - عرض وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم في الجلسة التاسعة للجنة البرنامج والتنسيق المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وهي أول ميزانية برنامجية لفترة سنتين ترد ضمن فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

٢١ - وأبلغت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس الجهود المبذولة للوفاء بشواغل جميع الدول الأعضاء وكفالة تنفيذ الأنشطة المأذون بها بأقصى قدر من فعالية التكلفة. وكانت الأمانة العامة قد صاغت ميزانية برنامجية بعد قيام مديري البرامج باستعراض وفحص مكثفين لولاياتهم، آخذين في الاعتبار الموارد المتاحة، والنتائج المنشودة، والمستفيدين المستهدفين، والإطار الزمني اللازم لتنفيذ الأنشطة. وكان مستوى الموارد المقترحة، البالغة ٥٨٣ ٢ مليون دولار بأسعار ١٩٩٨ - ١٩٩٩، دون مستوى الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وفي حدود المخطط الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي سياق التخفيض الملموس للميزانية، مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، انصب

التركيز على ضمان استمرار جميع البرامج المأذون بها بالاقتران مع محاولات مطردة للحفاظ على تدني التكاليف الإدارية. وتم تحقيق ذلك من خلال إعادة تنظيم الهياكل الإدارية، حسب الاقتضاء، وتحسين أساليب العمل، مع ما استتبعه ذلك من إعادة توزيع مهام الموظفين ومسؤولياتهم.

٢٢ - وأبلغت اللجنة أنه جرى توزيع الموارد استرشادا بالمجالات ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥١، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وتنمية أفريقيا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنسيق جهود المساعدة الإنسانية تنسيقا فعالا، وتعزيز العدالة والقانون الدولي، ونزع السلاح، ومراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٢٣ - وأبلغت اللجنة أن الموارد التي سيفرج عنها خلال فترتي السنتين القادمتين من جراء تقليص الإدارة وغيرها من المجالات غير البرنامجية سيعاد توجيهها صوب المجالات البرنامجية الفنية، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٢٤ - وأبلغت اللجنة أن الاقتراح الخاص بالميزانية البرنامجية الحالية لا يأخذ في الاعتبار توحيد الإدارات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وتبسيط الخدمات المقدمة إلى العمليات الحكومية الدولية، وإعادة توجيه شؤون الإعلام، وهي مسائل أشار إليها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/51/829)، أو تدابير الإصلاح المقرر أن يعلن عنها الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه. وستخضع آثار هذه التدابير على الميزانية لتقديرات منقحة ستقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والخمسين.

٢٥ - وفي الجلسات ٩ و ١٠ و ١٢ المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات المتعلقة بتنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها (A/C.5/51/53).

المناقشة

٢٦ - أعربت بعض الوفود عن ارتياحها لبقاء اقتراح الأمين العام المتعلق بالميزانية ضمن مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥١.

٢٧ - ورأت بعض الوفود أنه لا ينبغي تفسير تخفيض الميزانية على أنه تقليص لدور المنظمة، وأن هذا التخفيض يجب ألا يؤثر في تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها، ولا سيما في ميدان التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية. وشددت على أن إنعاش المنظمة لا يستتبع بصورة آلية تقليص برامجها وأنشطتها. ورأت عدة وفود أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس الانضباط المالي الذي تلتزم به حكومات عديدة على الصعيد الوطني، ولذلك رحبت بمقترحات الأمين العام. كما رحبت وفود عديدة

باعتزامه مواصلة بذل جهوده من أجل تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج. ولاحظت بعض الوفود مع القلق أن توزيع الموارد بين أبواب الميزانية لا يعكس على نحو كاف المجالات ذات الأولوية لأنشطة المنظمة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ولوحظ أيضا تراجع الموارد الخارجة عن الميزانية في المجالات ذات الأولوية، مقارنة بفترة السنتين السابقة.

٢٨ - وكررت بعض الوفود الإعراب عن قلقها لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تتضمن اعتمادات للبعثات الخاصة. وأكدت عدة وفود من جديد أنه لا ينبغي إدراج الاحتياجات من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة ما لم تكن هناك ولايات محددة لهذه البعثات الخاصة، كما سبق أن قررت الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى أنه لا يزال يتعين إعداد تقرير عن القضايا المتصلة بمسألة جميع النفقات الإضافية المشار إليها في الفقرتين ١٠ و ١١ من المرفق الأول من قرار الجمعية ٤١/٢١٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، بما في ذلك النفقات المتصلة بصون السلم والأمن، وبالتضخم وتقلب أسعار العملات، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠.

٢٩ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن قلقه إزاء عدد الوظائف المقترح إلغاؤها وما قد يخلفه ذلك من تأثير سلبي على قدرة المنظمة على تنفيذ برنامج عملها تنفيذا تاما. وأكدت تلك الوفود على وجوب الحفاظ على طابع المنظمة الدولي ووجوب مراعاة مبدأ التوازن الجغرافي. وشددت بعض الوفود على أهمية الحفاظ على التوازن بين الجنسين. وأكد عدد كبير من الوفود أنه كان ينبغي للأمين العام أن يدرج في اقتراحه المتعلق بالميزانية جميع الوظائف التي يرى ضرورتها لضمان تمكن مختلف إدارات الأمانة العامة من تنفيذ البرامج والأنشطة المجازة من الجمعية العامة دون الاحتياج إلى الاستعانة بالموظفين المعارين مجانا. وأشارت تلك الوفود إلى أن هذا أمر يسهل تحقيقه بمجرد تقليل أعداد الوظائف التي يقترح الأمين العام إلغاءها. ورحبت وفود أخرى بالتخفيض المقترح لعدد الوظائف الإجمالي. وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بضرورة بذل قصارى الجهود لضمان عدم تأثير إلغاء الوظائف تأثيرا سلبيا على وظائف بداية الخدمة (ف-١ إلى ف-٣)، التي تتاح لتوظيف موظفين صغار عن طريق الامتحانات.

٣٠ - ولاحظت بعض الوفود أن معدلات الشغور المرتفعة التي تواجهها الأمانة العامة حاليا تكفل ألا يضار الموظفون الموجودون بالخدمة من الإلغاء المقترح لنحو ٩٠٠ وظيفة. واستفسرت بعض الوفود عن إمكانية تحقيق معدلي الشغور المقترحين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وهما ٥ في المائة لموظفي الفئة الفنية و٢,٥ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة، على ضوء مستوى تقليص الوظائف. ولاحظت في الوقت نفسه أن يتوقع لمعدلات الشغور المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أن يعبر عن الواقع، بحيث تعود إلى طبيعتها بعد الاضطرار إلى الحفاظ على معدلات أعلى من المعتاد في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، لتحقيق تخفيضات الميزانية اللازمة. وذكرت وفود عديدة أنه ينبغي اعتبار معدل الشغور أداة من أدوات الميزنة، كالمعتاد قبل فترة السنتين الراهنة، لا شغورا مستهدفا ينبغي تحقيقه في أثناء تنفيذ الميزانية.

٣١ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تغيير المنهجية المطبقة على معدل الشغور الموحد، الأمر الذي أعطى انطباعا خاطئا بتحقيق زيادة فعلية في الموارد. وهذا أمر يمكن ملاحظته في أبواب عديدة

من الميزانية، لا سيما الأبواب الاقتصادية. وكررت تلك الوفود القول بأن هذه المسألة يجب أن تناقش مناقشة مطولة عندما تستأنف اللجنة الخامسة دورتها.

٣٢ - وشددت وفود عديدة على وجوب تزويد الموظفين، في فترة تتسم بتقليص الوظائف، بتدريب مناسب لتولي مهام ومسؤوليات إضافية؛ ولاحظت، في هذا الصدد، أنه قد اقترح زيادة الموارد المخصصة للتدريب. وقال أحد الوفود إن الزيادة المقترحة لتدريب الموظفين لا تمثل سوى ثلاثة ملايين دولار وأن الموارد المخصصة لتدريب الموظفين لا تمثل سوى ٠,٦ في المائة من تكاليف الموظفين في الوقت الحاضر، وأعرب عن اعتقاده بأن إنفاق الأمم المتحدة أقل من واحد في المائة من تكاليف موظفيها على التدريب المهني والإداري يعد شديد الانخفاض بالنسبة لمنظمة بحجمها، لا سيما إذا كانت مسؤولياتها بمثل هذا التنوع.

٣٣ - ورحبت بعض الوفود بما توليه جميع المكاتب حاليا من اهتمام لبرنامج صيانة رئيسية لأماكن عمل المنظمة لأجل معالجة مسائل الصحة والسلامة والتدهور التدريجي للمباني التي تشغلها المنظمة.

٣٤ - وأعربت وفود عديدة عن اعتقادها بأنه نظرا لما أبداه الأمين العام من استعداد للاستجابة إلى نداء الدول الأعضاء لاستعمال الموارد النادرة استعمالا أكثر فعالية فقد حل الدور على تلك الدول وبات عليها أن تكفل تلقي المنظمة الموارد المالية الكافية، بالكامل وفي الوقت المناسب ودون أي شروط، لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها التي أناطتها بها الدول الأعضاء.

٣٥ - وأعربت وفود عدة عن قلقها الشديد إزاء الاختلال الظاهر في توزيع الموارد بين البرامج الفرعية في بعض الأبواب. كما أكدت تلك الوفود مجددا على الحاجة إلى تحديد أولويات في إطار البرامج الفرعية.

٣٦ - وأعرب وفد عن أمله في ألا تنحى جانبا مرة أخرى القواعد الناظمة للميزانية البرنامجية لأجل بلوغ مستوى ميزانوي محدد سلفا وينطوي على تخفيض ذي شأن يتعين تحقيقه في فترة محدودة.

٣٧ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن اعتقاده بأن ميزنة برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في إطار حد أقصى معين سبق تحديده ليست غاية في حد ذاتها؛ وأن ولايات الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة لا ينبغي تغييرها لتحقيق مستوى ميزانوي معين على حساب البرامج والأنشطة، وذلك لأن للبرامج أسبقية على الميزانية. وقالت تلك الوفود إنه ينبغي بالتالي أن يكون شاغل اللجنة الرئيسي دراسة مسألة تعبير الميزانية، على النحو الواجب عن البرامج والأنشطة المقررة، وضمان تحقيقها لذلك.

٣٨ - وبينما رحبت بعض الوفود بالشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل لأنه سهل كثيرا رؤية الصلات بين البرامج والموارد اللازمة لتنفيذها، أعربت تلك الوفود عن أسفها لأن تلك الخطة لم تبين بوضوح أولويات المنظمة المحددة لفترة الخطة. ولاحظت الوفود نفسها أنه نظرا لأن أنشطة الأمم المتحدة جميعها قد أسبغت عليها الأولوية فقد بات من الصعب اتخاذ القرارات اللازمة، من حيث تخصيص الموارد في إطار الميزانية عموما.

٣٩ - وقالت وفود عدة إن اللجنة بحثت برامج وأوصت بها وهي تدرك تماما أن النواتج ستنعكس بوضوح وبصورة كاملة في الميزانية البرنامجية التي يتعين تنفيذها في غضون فترة الخطة المتوسطة الأجل. إلا أن تلك الوفود لاحظت أن "المقدمة" ذكرت أن مقترحات الأمين العام لم تضع في الحسبان توحيد الإدارات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أو تبسيط الخدمات المقدمة للعمليات الحكومية الدولية أو إعادة توجيه شؤون الإعلام، وأنه نظرا لعدم اكتمال الصورة يعتبر استعراض اللجنة الجاري ناقصا. ورغم هذا، تدرك تلك الوفود أن البرامج الثلاثة الداخلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ستترجم، ترجمة كاملة، إلى ترتيبات هيكلية جديدة.

٤٠ - وأعربت وفود عدة عن اعتقادها بأن لتنفيذ البرامج الإنمائية أهمية كبرى لدى اللجنة لأنها مدرجة في الخطة المتوسطة الأجل التي اعتمدتها الجمعية العامة؛ والتمست تلك الوفود إيضاحا لكيفية انعكاس الولايات انعكاسا تاما في الهيكل الموحد الجديد الجامع للإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث.

٤١ - ورأت بعض الوفود أنه ينبغي إيلاء النظر، عند إعادة توجيه إدارة شؤون الإعلام، إلى الولايات المنشئة لتلك الإدارة، لا سيما وأن الجمعية العامة أنشأتها لتقديم خدمات للدول الأعضاء في مجال الإعلام. وفي هذا الصدد، يستفيد أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما البلدان النامية، من هذه الخدمات ويهمهم دراسة الطريقة التي ستستخدم في ظل التوجه الجديد، لتحقيق تلك الولايات.

٤٢ - ولاحظت وفود عديدة أنه سترد معلومات إضافية من الأمين العام بشأن الطريقة التي يمكن أن تنقل بها الوفورات التي ستتحقق في مجال الإدارة، إلى مجالات البرامج الفنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وأعربت تلك الوفود عن رأي مفاده أن مستوى الموارد التي سيحررها التخفيض المقترح للوظائف ينبغي النظر فيه بعناية على نحو يشمل الأثر المترتب على انجاز البرامج وكذلك على الذاكرة المؤسسية للمنظمة. وشددت تلك الوفود أيضا على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل في أي عملية من عمليات تخفيض عدد الموظفين.

٤٣ - ولاحظ بعض الوفود أن التخفيضات الأخرى في الميزانية البرنامجية كانت متوقعة بعد عملية الإصلاح. ورحب معظم الوفود بالتخفيض في التكاليف غير البرنامجية وبالزيادة التي حصلت في البرنامج العادي للتعاون التقني، في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، للتعبير عن التزام الأمين العام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤ - وأشار عدد من الوفود إلى أن نقل الأنشطة ذات التمويل المشترك من أبواب الانفاق لم يكن، فيما عدا القسط المتعلق بالأمم المتحدة، سوى تغيير يتعلق بالمحاسبة وهو لا يعكس تخفيضا حقيقيا في الميزانية. وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ما كان ينبغي التحول إلى وضع ميزانية صافية.

٤٥ - وشددت وفود عديدة على أهمية توفر المعلومات بشأن النواتج المرجأة أو المؤجلة أو المقلصة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وترتيبها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فضلا عن تقرير أداء

البرامج بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها، لتسهيل مداولاتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٤٦ - ولاحظ بعض الوفود تزامن هذه الميزانية البرنامجية مع مستهل الألفية القادمة، وتساءل عما إذا كان من المناسب توخي أنشطة خاصة بتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع العالمي في ذلك الوقت.

٤٧ - وخلال نظر اللجنة في تقرير الأمين العام بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها (A/C.5/51/53)، أعربت وفود عديدة عن قلقها العميق لأوجه التضارب والتناقض القائمة من ناحية بين التأكيدات التي أعطيت للدول الأعضاء ومفادها أن جميع الأنشطة المأذون بها ستنفذ على نحو كامل بمستوى الموارد المطلوب للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ومن ناحية أخرى محتوى تقرير الأمين العام الذي يؤكد بوضوح أن تنفيذ الأنشطة المأذون بها يواجه مشاكل خطيرة. وأكدت تلك الوفود من جديد أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعرض من جديد ميزانية مقترحة منقحة مما سيمكنها من التغلب على القصور الذي تواجهه فعلا ويتيح لها أن تنفذ على نحو كامل جميع البرامج والأنشطة المأذون بها.

٤٨ - وشددت وفود عديدة على أن تدابير التوفير ينبغي أن تعزز الكفاءة والفعالية، لا أن تقوضهما. كما ينبغي أن تكون تدابير التوفير مرآة للانضباط والابتكار، ولا ينبغي أن تعفي الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات.

٤٩ - ورأى أحد الوفود أن الأثر المترتب على تخفيض الميزانية بمبلغ قدره ١٥٤ مليون دولار ينسخه ارتفاع سعر الدولار والوفورات التي حققتها تدابير الكفاءة. وأعرب نفس الوفد عن رأي مفاده أن التقرير أشار من ناحية إلى زيادة عبء عمل موظفي الأمم المتحدة بسبب معدل الشغور الذي أثر على إنجاز البرامج. وهناك، من ناحية أخرى، مقترح بتخفيض ١ ١٨٢ وظيفة. واستفسر بعض الوفود عن الآثار المترتبة على هذا التخفيض المقترح في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٠ - وأعربت وفود عديدة عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تستطع أن تزودها ببابي الميزانية ٢٧ جيم: مكتب إدارة الموارد البشرية و ٢٧ هاء: خدمات المؤتمرات، للنظر فيهما.

النتائج والتوصيات

٥١ - أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلها الأمين العام لتقديم ميزانية برنامجية تتفق فيما يبدو مع المخطط العام الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠، ولاحظت أن الميزانية البرنامجية تعكس هيكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، على نحو ما أقرته الجمعية في قرارها ٥١/٢١٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بشأن التوصية الصادرة عن هذه اللجنة.

٥٢ - ولاحظت اللجنة أن المبلغ الإجمالي للموارد التي طلبها الأمين العام يقل إلى حد بعيد عن الاعتمادات المنقحة لفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ولاحظت كذلك تأكيدات الأمين العام بأن ذلك التخفيض لن يؤثر بأي حال من الأحوال في تنفيذ جميع الأنشطة المأذون بها تنفيذا كاملا خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٣ - وانتهت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن التأخير الحاصل في تقديم تقرير الأمين العام (A/C.5/51/53) لم يسمح لهـــا باستخدامه في تقييم متعمق لجميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ولا بأن تحدد في جميع الحالات الممكنة الآثار المترتبة على المقترح المذكور أعلاه. وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة مع أخذ التقرير في الاعتبار.

٥٤ - وستبت اللجنة في دورة تنظيمية مستأنفة، وفقا لولايتها، في مواصلة نظرها، في أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة التي ستتأثر بتدابير الإصلاح، بعد نشر مقترحات الميزانية المنقحة.

٥٥ - وشددت اللجنة على ضرورة تأمين الحصول على الموارد المالية للميزانية البرنامجية بعد أن توافق عليها الجمعية العامة.

٥٦ - وأعربت اللجنة عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تستطع تزويدها ببابي الميزانية ٢٧ جيم: مكتب إدارة الموارد البشرية و ٢٧ هاء: خدمات المؤتمرات، لتنظر فيهما.

٥٧ - وأوصت اللجنة ببذل ما أمكن من جهود لضمان عدم تأثير إلغاء الوظائف تأثيرا سلبيا على وظائف بداية الخدمة (ف - ١ إلى ف - ٣)، التي تتاح لتوظيف موظفين صغار عن طريق الامتحانات.

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٥٨ - نظرت اللجنة في جلستيها ١١ و ١٢ المعقودتين في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٥٩ - أيدت وفود عديدة هيكل الباب. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها للعرض المفصّل للأنشطة الوارد فيه.

٦٠ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن الزيادات المقترحة تحت بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة والأثاث والمعدات. وأكدت وفود أخرى على أهمية مهام رئيس الجمعية العامة ورأت وجوب تخصيص موارد كافية للسفر لمكتب الرئيس. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الزيادة في المخصصات المقترحة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تحت بند السفر. وأثار أحد الوفود مسألة إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة الأمين التنفيذي لمجلس مراجعي الحسابات

الخارجيين من رتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١ ورأى أنه يمكن الإبقاء على الوظيفة برتبها الحالية. ولم تبد وفود أخرى اعتراضا على الاقتراحات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء مستوى الموارد المقترحة لمكتب العلاقات الخارجية بالمقارنة مع الموارد المخصصة لبعض المجالات ذات الأولوية. واستفسرت بعض الوفود عن توفير الموارد لسفر أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لحضور الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية مادامت هذه الاجتماعات قد ألغتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦. وشكك أحد الوفود في الحاجة إلى ستة أسابيع من اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق خلال عام ١٩٩٨، وهو عام غير مشمول في الخطة. وأيّد عدد كبير من الوفود فكرة الإبقاء على دورات اللجنة وفقا للقرار الذي أنشأ تلك اللجنة.

النتائج والتوصيات

٦١ - أحاطت اللجنة علما بالسرد المتعلق بالباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وطلبت إلى الأمانة العامة أن تدرج في السرد البرنامجي وصفا لمهام مكتب العلاقات الخارجية التابع للمكتب التنفيذي للأمين العام على النحو التالي: يدرج النص التالي بعد الجملة الأخيرة من الفقرة ١ - ٤١:

"إن المهمة الأولى للمكتب هي الاتصال وتعزيز علاقات الأمم المتحدة والإبقاء عليها مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال التجارية والمؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات، والرابطات المهنية، والبرلمانيون، ونقابات العمال والأوساط الدينية. وعمله مكمل لعمل إدارة شؤون الإعلام. وبينما تقوم الإدارة بنشر المعلومات على الصحافة ووسائط الإعلام الأخرى والجمهور عموما، فضلا عن تقديم الخدمات إلى المنظمات غير الحكومية المرتبطة، يركّز مكتب العلاقات الخارجية على إقامة علاقة وطيدة بين المؤسسات الرئيسية في المجتمع المدني والأمين العام. والمكتب يرأس فريقا عاملا مشتركا بين الإدارات يقوم بتقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن صلته بالمنظمات غير الحكومية. وهو يعمل عن كثب مع كتّاب كلمات الأمين العام والمتحدثين بإسمه، ويتشاور مع دائرة المراسم فيما يتعلق بالطلبات المتلقاة من قادة المجتمع المدني وبزياراتهم، ولكنه لا يضطلع بمهام المراسم. ويقوم المكتب، بتعاون وتنسيق وثيقين مع إدارة شؤون الإعلام، بوضع استراتيجية الاتصال ورسالته الأساسية بحيث تكون متسقة ومؤثرة وجيدة التنسيق."

الباب ٢ - الشؤون السياسية

٦٢ - في الجلسة ٢٣، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

المناقشة

٦٣ - أعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده أنه لن يكون من الضروري إنشاء البرنامج الفرعي ٥ وأنه ينبغي تخصيص اعتمادات هذا البرنامج الفرعي في إطار الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما. وأبدى عدد من الوفود تأييده للأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الباب وأكد من جديد أهميتها. وشددت تلك الوفود بصفة خاصة على أهمية برنامج الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات وأكدت ضرورة تركيز الجهود على الدبلوماسية الوقائية قبل استفحال المنازعات. وأوضحت وفود أخرى أن الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ١، منع نشوب المنازعات واحتواؤها وحلها، يمكن أن تحول دون البدء في عمليات حفظ السلام. لذلك أعربت تلك الوفود عن موافقتها التامة على السرد الوارد في الفقرة ٢ - ٩، الذي يشير إلى أن استخدام الوسائل السلمية لجعل الأطراف المتعادية تتوصل إلى اتفاق هو أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة يمكن للمنظمة أن تسهم به في صون السلم والأمن الدوليين مما يمنع المعاناة والدمار اللذين من المحتم أن يقعا عند تحول المنازعات إلى صراع مسلح.

٦٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، مساعدة ودعم الأمين العام في الجوانب السياسية لعلاقاته مع الدول الأعضاء، أعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء دمج بعض الشعب الإقليمية والميزة التي تتحقق من تغيير الهيكل الحالي من ست شعب إقليمية إلى أربع. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء التخفيضات المقترحة وإلغاء الوظائف في إطار البرنامج الفرعي. وكان من رأي تلك الوفود أن التخفيضات يمكن أن تؤثر على القدرات التحليلية لإدارة الشؤون السياسية في اضطلاعها ببرنامج عملها. ورحبت وفود أخرى بتبسيط البرنامج الفرعي. ورحب عدد من الوفود بتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبخاصة في تسوية المنازعات.

٦٥ - واستفسر أحد الوفود عن السبب في عدم توفير اعتمادات للأنشطة المتصلة بالجماعة الكاريبية في البرنامج الفرعي، ولا سيما في ضوء القرار الذي اتخذ مؤخرا بإقامة تعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة، وطلب توفير معلومات بشأن الأنشطة التي يُعتزم القيام بها فيما يتعلق بالجماعة الكاريبية خلال فترة السنتين. وتساءل الوفد ذاته عما إذا كان هناك اتفاق تعاون بين أمانة الكومنولث والأمم المتحدة، وعن الجهة التي تنفذ أنشطة التعاون تحت رعايتها إن لم يكن ثمة اتفاق.

٦٦ - وشدد بعض الوفود على أن وظائف مكتب الاتصال المقترح لإدارة الشؤون السياسية في أديس أبابا كان ينبغي أن تدرج في اقتراح الميزانية بصورة واضحة. وأعربت هذه الوفود عن قلقها من قيام إحدى إدارات الأمانة العامة، لأول مرة، بإنشاء مكتب اتصال خاص بها لاعتماده لدى منظمة إقليمية وشددت على أن الممارسة المتبعة تقضي بأن الأمين العام وحده، لا الإدارات التابعة للأمانة العامة، هو الذي يوفد المبعوثين. واستفسرت تلك الوفود عن ازدواجية المهام بين مكتب إدارة الشؤون السياسية المقترح في كيغالي والترتيبات الخاصة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بشأن المبعوث الخاص المشترك إلى منطقة البحيرات الكبرى. وأعربت عن تأييدها لفكرة المبعوث الخاص المشترك ولكنها حذرت من الازدواجية مع مكتب الاتصال المقترح في أديس أبابا وموظف إدارة الشؤون السياسية الذي من المقرر أن يعتمد لدى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كيغالي.

٦٧ - وأكد عدد من الوفود أهمية مكتب رئيس الجمعية العامة ورأت هذه الوفود ضرورة زيادة تعزيز ذلك المكتب. وكان من رأي وفود أخرى أنه قد يكون من الأنسب أن يُدرج مكتب الرئيس تحت الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما.

٦٨ - وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لخدمة الأفرقة العاملة للجمعية العامة، كان من رأي أحد الوفود أن بعض الأنشطة قد انتهى أو في سبيله إلى الانتهاء، ومن ثم كان ينبغي عدم إدراج إشارات إلى هذه الأفرقة العاملة في السرد البرنامجي.

٦٩ - وأعربت عدة وفود عن دعمها للبرنامج الفرعي ٣، المساعدة الانتخابية. وعلقت تلك الوفود أهمية كبيرة على البرنامج الفرعي وأعربت عن تقديرها لعمل الإدارة في ذلك الصدد. وأشارت وفود أخرى إلى أن أنشطة البرنامج الفرعي ينبغي أن تتقيد بالولايات الصادرة عن الجمعية العامة وأن تكون مرتبطة بالطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة في العملية الانتخابية. وتساءلت وفود أخرى عن طبيعة مشاركة مركز حقوق الإنسان في أنشطة المساعدة الانتخابية وولايتها ذات الصلة.

٧٠ - واقترح أحد الوفود أن تدرج في الجملة قبل الأخيرة من الفقرة ٢ - ٦٧ عبارة "وفقا للولايات التشريعية" بعد عبـــارة "لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". وقدم الوفد ذاته اقتراحا مماثلا بصدد الفقـــرة ٢ - ٦٨ (ب) ('٢')، د.

٧١ - وأعربت عدة وفود عن دعمها للأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ٦، إنهاء الاستعمار، وأعربت عن قلقها إزاء التخفيضات المقترحة. وأكدت وفود كثيرة من جديد دعمها الكامل لبرنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وكان من رأي الوفود ذاتها أن الحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها اللجنة الخاصة ما زالت تشكل وسيلة هامة وفعالة لتنفيذ ولاية اللجنة الخاصة. وأعربت وفود أخرى عن عدم اتفاقها مع ذلك الرأي. وتساءل بعض الوفود عن الموارد المقترحة في إطار البرنامج الفرعي، وبخاصة زيادة موارد السفر للجنة الخاصة. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن البعثات الزائرة التابعة للجنة الخاصة تشكل نشاطا هاما من أنشطة اللجنة الخاصة. وتساءل وفد آخر عن إدراج موارد تحت الهيئات الحكومية الدولية التي انتهت ولاياتها بالفعل. وكان من رأي وفود أخرى أنه ينبغي زيادة تعزيز البرنامج الفرعي إلى أن يتم الوفاء بولاية اللجنة الخاصة. وفيما يتعلق بالهيئات الحكومية الدولية التي انتهت ولاياتها بالفعل، ذكر ممثل الأمين العام أنه منذ إنشاء تلك الهيئات الحكومية الدولية، درجت الجمعية العامة على تجديد تلك الولايات. لذلك، ترصد اعتمادات كافية لذلك الغرض في كل فترة من فترات السنتين.

٧٢ - وأعربت وفود عديدة عن دعمها للبرنامج الفرعي ٧، قضية فلسطين، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية وأيدت تنفيذ الأنشطة المقترحة تنفيذا تاما. وتساءل أحد الوفود عن الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي وأوضح أن تلك الموارد يمكن تخصيصها في ظل الظروف الحالية لأنشطة أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل أنشطة منسق الأمم المتحدة للأراضي المحتلة، أو الأونروا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٣ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه للأنشطة العامة المتوخاة للبرنامج ٢٦، نزع السلاح، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وأعرب بعض الوفود عن دعمه لمؤتمر نزع السلاح وذكر أنه هو المنتدى الوحيد للتفاوض على المعاهدات. وتساءلت وفود أخرى عن الإشارات إلى خدمة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح حيث أن الجمعية العامة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن عقد تلك الدورة. وتساءل وفد آخر عن الزيادة المقترحة في الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين. ووجهت وفود أخرى الانتباه إلى الاتجاه المتزايد، على ما يبدو نحو تخفيض الموارد التي تقدم للزمالات المتعلقة بنزع السلاح وذكر أنه لا يمكنه تأييد ذلك التخفيض. وأعرب أحد الوفود عن عدم تأييده لإلغاء الوظائف الثلاث برتبة ف - ٥ المخصصة للمراكز الإقليمية الثلاثة، وكان من رأيه أنه ينبغي الإبقاء على تلك الوظائف واستخدامها لدعم مركز شؤون نزع السلاح. ورحّبت وفود أخرى بالتخفيضات المقترحة في إطار هذا البرنامج. وتساءل بعض الوفود عن الإشارات إلى الخدمات التي ستقدم إلى عدد من الهيئات المنشأة بمعاهدات الواردة تحت الفقرة ٢ - ١٢٨ (أ) لأن تكاليف هذه الهيئات تتحملها الدول الأطراف. وطلب وفد آخر إيضاحا لاستخدام عبارة "تدابير بناء الثقة". ولاحظت وفود أخرى إغفال الإشارة إلى الأسلحة الكيميائية في السرد. وأعربت وفود عديدة عن الأسف لأن السرد لا يبين على نحو مناسب عدم إحراز تقدم كاف، ولا سيما في مجال الأسلحة النووية. وأعربت وفود عديدة عن القلق بشأن عدم كفاية الموارد المقترحة لخدمة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، وأبدت قلقها إزاء ما سيترتب على عدم كفاية الموارد من آثار سلبية على الاستجابة للنزاعات. وكرر أحد الوفود رأيا مفاده أن الأنشطة المتعلقة بتسجيل الأسلحة الصغيرة لا تشكل أولوية وأنه ينبغي مواصلة التركيز على أسلحة الدمار الشامل. وأعربت وفود كثيرة عن القلق حيال انخفاض الموارد المتعلقة ببرنامج الزمالات في ميدان نزع السلاح، وطلبت تصويب هذا الوضع للاستمرار في مساعدة الدبلوماسيين من البلدان النامية في ذلك الميدان الهام.

النتائج والتوصيات

٧٤ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بإقرار السرد البرنامجي للباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، مع إدخال التعديلات التالية عليه:

(أ) تنقيح صيغة سرد الفقرة ٢ - ١٤ بالأسبانية ليصبح نصها كما يلي: الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين بدلا من الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين.

(ب) بناء على طلب اللجنة، قدمت الأمانة العامة الوصف التالي الذي توصي اللجنة بإدراجه في الفقرة ٢ - ٥٠ بعد الجملة الثانية:

"ستكون مهام ضابط الاتصال المقترح أن يعمل في أديس أبابا كما يلي:

"(أ) أن ييسر تبادل المعلومات وتنسيق المبادرات والجهود في مجالي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام فضلا عن عملية إحلال الديمقراطية في أفريقيا:

"'١' أن يتابع عن كثب مداولات آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، ويحيط المقر علما بالمبادرات السياسية التي تهم الأمم المتحدة والتي تناقشها هذه الآلية؛

"'٢' أن يكون صلة الوصل مع شعبة حل النزاعات لدى منظمة الوحدة الأفريقية ومع إدارة الشؤون السياسية عموما بغرض تعزيز التعاون بشأن قضايا سياسية محددة تحظى على سبيل الأولوية باهتمام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية؛

"'٣' أن يدعم الأنشطة التي يضطلع بها الممثلون الخاصون المشتركون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الفريقية؛

"(ب) أن ينسق تنفيذ برامج التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المتفق عليها في الاجتماعات السنوية التي تعقدها أمانتاهما؛

"(ج) أن يضطلع بالمهام التمثيلية التي قد تتطلبها وتستلزمها الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا؛

(ج) الفقرة ٢ - ١٢٠، تنقح الجملة الثانية ليصبح نصها كما يلي: "وقد أحرزت أوجه تقدم منذ نهاية الحرب الباردة في عدد من المجالات الهامة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح"، وفي الجملة الأخيرة، تحذف عبارة "وبالحاجة إلى إدماجهما بدرجة أكبر ضمن الجهود الدولية الأوسع نطاقا التي تبذل لتعزيز السلام والأمن"؛

(د) في الفقرة ٢ - ١٢٤، في آخر الجملة السادسة تدرج عبارة "في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح".

الباب ٣ ـ عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة

٧٥ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١١ و ١٢ المعقودتين في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٣، عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٨٩.

المناقشة

٧٦ - أكد بعض الوفود من جديد أن صون السلام والأمن الدوليين يمثل إحدى الأولويات العليا للمنظمة، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٩-٢٠٠١. وأيدت تلك الوفود أنشطة عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة لأنها تساعد على صون السلم. وأكد بعض الوفود من جديد أنه ينبغي ممارسة الدبلوماسية الوقائية قبل بدء عمليات حفظ السلام؛ وأن التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى ذات الصلة في الاضطلاع بعمليات حفظ السلام أمر أساسي ينبغي أن يولى

أهمية كبرى. وشددت وفود أخرى على أن الأنشطة المتصلة بعمليات حفظ السلام ينبغي ألا تكون على حساب الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمة.

٧٧ - ورحب بعض الوفود بالتفاصيل الواردة في عرض أنشطة الباب واحتياجاته من الموارد وأشار إلى أن الملزمة تعكس مدى تعقيد الأنشطة. وارتأت وفود عديدة أن المقترحات الواردة في إطار إدارة عمليات حفظ السلام لا تعكس مجموع الموارد التي تحتاجها الإدارة. ورأت نفس الوفود أن الموارد المطلوبة للإدارة غير كافية وأن الإدارة لا يمكنها أن تعتمد على استمرار رصد الأموال من خارج الميزانية العادية. وأشارت وفود أخرى إلى عدم التوزان بين عدد الموظفين الممولين من الميزانية العادية، حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، والموظفين الذين تقدمهم الحكومات على أساس عدم السداد. وشدد بعض الوفود على ضرورة أن تتوفر للإدارة الوسائل الكافية لكي تضطلع بمهامها؛ ولاحظوا مع الأسف التخفيض المقترح في الوظائف المقررة الميزانية العادية والمتصلة بمستودع الأمم المتحدة للإمدادات ببيزا. وطلب بعض الوفود توضيحات فيما يتعلق بطرائق تمويل قاعدة برينديزي وطرائق نقل أنشطة مستودع بيزا إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات ببرينديزي. ورأى بعض الوفود أن تخفيض الوظائف يتنافى مع الأهمية المولاة لصون السلم والأمن. وأشار أحد الوفود مع الامتنان إلى أن الإدارة سوف تعمل مع البعثات الميدانية؛ في حين شددت بضعة وفود على أهمية أنشطة وحدة الدروس المستفادة.

٧٨ - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء استمرار الأزمة المالية التي تؤثر في جملة أمور على تسديد المبالغ للبلدان المساهمة بقوات وبمعدات مملوكة للوحدات. وفي هذا الصدد، رأت نفس الوفود أن التخطيط الفعال والميزنة والترتيبات الإدارية المناسبة لعمليات حفظ السلام تعد ضرورية. وأكد بعض الوفود ضرورة الإسراع في تسوية استحقاقات الوفاة والعجز.

٧٩ - وفيما يتعلق بالموارد المطلوبة لخدمات الخبراء الاستشاريين اللازمة للاضطلاع بدراسة لاستخلاص الدروس من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج القوات المسلحة، التي نفذتها بعثات حفظ السلام السابقة والحالية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي بذل الجهود من أجل استخدام الخبرات المتوفرة بالفعل داخل المنظمة، وخاصة في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو في سياق تحليل نتائج برامج نزع السلاح، التي يرد وصف أنشطتها في الباب ٢، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٩.

٨٠ - وفيما يتعلق بالموظفين المقدمين بلا مقابل، رأى عدد من الوفود أنه ينبغي أن تكون إدارة عمليات حفظ السلام قادرة على الاضطلاع ببرنامج عملها دون حاجة إلى اللجوء إلى الموظفين المقدمين بلا مقابل. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء كثرة عدد الموظفين المقدمين بلا مقابل في الإدارة من ناحية، وعدم رغبة بعض الدول الأعضاء، من ناحية أخرى، في توفير الموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطة البرنامج وفقا لأحكام الميثاق وتعيين الموظفين وفقا للنظامين الأساسي والإداري للموظفين. ورأت نفس الوفود أن توفير الموظفين بلا مقابل من شأنه أن يعرض تنفيذ الأنشطة الصادرة بها ولايات للخطر. علاوة على ذلك، فإن هذا الترتيب مخصص ولا يمكن بالتالي التكهن به والاعتماد عليه. وأكدت هذه الوفود أنه كان يتعين على الأمين العام أن يدرج، ضمن احتياجات الإدارة من الوظائف، جميع الوظائف التي يرى أنها ضرورية

للاضطلاع بالمهام اللازمة لتنفيذ برنامج عملها والتي يضطلع بها حاليا موظفون مقدمون بلا مقابل. وطلبوا عرض نتائج الاستعراض الداخلي للموارد المطلوبة للإدارة، الذي أجرته الأمانة العامة، والذي قدم وصفه اللجنة على الدول الأعضاء لكي تنظر فيه. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها للإسهام القيم للموظفين المقدمين بلا مقابل في عمل المنظمة.

٨١ - وكرر العديد من الوفود تأكيد أنه ينبغي ألا تفسر هذه الحالة بأية حال من الأحوال على أنها ممارسة عادية تحل الدول الأعضاء من واجب الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق أو من إعادة تأكيد المبدأ القاضي بأن توفر الدول الأعضاء، جماعيا، كل الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة الصادرة بها ولايات من قبل موظفين يعينون وفقا للنظامين الأساسي والإداري للموظفين عملا بالمادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق.

٨٢ - ولاحظ بعض الوفود مع القلق تخفيضات الوظائف المقترحة في عمليات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وعمليات حفظ السلام بصفة عامة ورأوا أنه قد يكون لهذه التخفيضات تأثير سلبي على برنامج عمل بعثات حفظ السلام تلك. وشككت بعض الوفود في الحاجة إلى تخصيص هذه الأعداد الكبيرة من موظفي الدعم المدنيين في حين أن أغلبية المراقبين التابعين لهيئة مراقبة الهدنة ملحقين بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء تعزيز عمليات حفظ سلام أخرى بإنشاء وظائف جديدة دون تحديد الولاية التشريعية التي تبرر ذلك. وأيدت وفود أخرى المقترح المتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وذكّر بعض الوفود برغبة الجمعية العامة الصريحة في تبسيط هيئة مراقبة الهدنة بعد التشاور مع الأطراف المعنية.

٨٣ - وأعرب بعض الوفود عن الأسف لأنه لم ترصد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ موارد للبعثات الخاصة المتصلة بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية. ورأت تلك الوفود أنه كان يتعين على الأمين العام أن يرصد في الميزانية البرنامجية المقترحة مبلغا ماليا للبعثات المخصصة غير المتوقعة، بمستوى يتناسب مع احتياجات تلك البعثات في السنوات الأخيرة. فعدم توفر الموارد من ذلك القبيل لا يتيح للمنظمة إمكانية الاستجابة ورد الفعل في مناطق النزاع المحتمل. ورأت نفس الوفود أن البعثات الخاصة جزء أساسي في تحقيق هدف المنظمة المتمثل في تعزيز السلم والأمن وأن التخفيض المقترح سيؤثر على قدرة المنظمة على تعزيز السلم والأمن. واقترح أحد الوفود تخصيص احتياطي تشغيلي لهذه الأنشطة.

٨٤ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق لأن الاعتمادات المرصودة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لا تغطي كامل فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأشارت تلك الوفود إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ذلك الصدد وأعربت عن موافقتها التامة على توقع اللجنة الاستشارية أن ترصد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ اعتمادات لتمويل البعثة لفترة سنتين كاملة، آخذة في اعتبارها أن من المحتمل أن تستمر البعثة حتى عام ٢٠٠٠. ورأت نفس الوفود أنه عندما سوف تكون هناك حاجة إلى الموارد، فإنه قد لا يتوفر للبعثة ما يكفي من الموارد في الوقت المناسب.

ورأى وفد آخر أنه توجد ولاية كافية لكي يطلب الأمين العام موارد تتصل بأنشطة بعثة التحقق في غواتيمالا بعد انتهاء ولايتها الحالية.

النتائج والتوصيات

٨٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣، عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٩، رهنا بالتغييرات التالية:

(أ) يكون نص الفقرة ٣-١٠ كما يلي:

"ويجب على الإدارة أن تحتفظ بقدرة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بفعالية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن تضع في الاعتبار المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها في حفظ السلام الترتيبات والوكالات الإقليمية، كل في حدود ولايته ونطاقه وتكوينه، وفقا للفصل الثامن من الميثاق"؛

(ب) فيما يتعلق بالفقرة ٣-١٩، أوصت اللجنة بأن تستعين الأمانة العامة في المقام الأول، بالدراسات الموجودة، ولا سيما الدراسات الصادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، قبل أن تطلب إجراء دراسات جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبأن تستخدم خدمات الخبراء الاستشاريين المتخصصة، عند الاقتضاء، كملاذ أخير؛

(ج) وإلغاء عبارة "إعادة دمج القوات المسلحة" الواردة في الفقرة ٣-١٩ (ب).

٨٦ - وأوصت اللجنة أيضا بتأمين الانسجام بين الولايات والموارد والأهداف في تنفيذ ولايات حفظ السلام. وينبغي إدارة مهمة حفظ السلام على نحو فعال وكفء في كامل الأمم المتحدة، عن طريق التدابير المناسبة، بما في ذلك المساءلة والمسؤولية.

٨٧ - وفيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، لاحظت اللجنة، وهي تضع في اعتبارها أن الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والامتثال لها والتحقق منها كان دليلا تفصيليا للتنفيذ بدءا من عام ١٩٩٧ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠، وأن من المحتمل أن تستمر البعثة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ لاحظت أنه وفقا للنظام المالي في الأمم المتحدة، وللأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، لم تدرج تحت هذا الباب موارد لكامل فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، لتمويل البعثة.

٨٨ - ولاحظت اللجنة أن مسألة تقديم الموظفين بلا مقابل هي قيد النظر الفعلي من جانب الجمعية العامة، ولفتت انتباه الجمعية العامة إلى الحاجة إلى استعراض كامل المسائل المتعلقة بتوفير الموظفين لإدارة عمليات حفظ السلام.

الباب ٤ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

٨٩ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٣ المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٤، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٩٠ - أعربت الوفود عن تأييدها لبرنامج أنشطة الباب وعلقت عليه اهتماما كبيرا. وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للنتائج الملموسة التي حققها مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولاستخدامه الكفؤ للموارد. وشددت عدة وفود على ما لهذه الأنشطة من دور هام في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأشارت تلك الوفود بالتالي إلى أن عناصر أنشطة المساعدة السياسية والقانونية والعلمية والتقنية أفادت جميع البلدان. وشدد وفد آخر على أهمية استخدام الفضاء الخارجي وما ينطوي عليه استخدامه من مخاطر، وأشارت إلى أن حادثا وقع مؤخرا في هذا الصدد أوضح ضرورة أن تشارك الدول الأعضاء مشاركة نشطة في برنامج استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٩١ - ورغم أن بعض الوفود أيدت برنامج عمل المكتب، فقد تساءلت عن الموارد المقترحة. وارتأت هذه الوفود أنه ينبغي عدم اقتراح أي زيادة كبيرة تحت هذا الباب في حين أعربت وفود أخرى عن تأييدها للموارد المقترحة تحت هذا الباب. وأشار بعض الوفود إلى أن الموارد المقترحة لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تكاد تكون في نفس مستوى الاعتمادات الأولية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وعلى مستوى النفقات خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وطبقا لذلك وضع المكتب تدابير لتحسين الكفاءة بقدر أكبر بما يضمن التنفيذ الفعال لبرنامج عمله.

النتائج والتوصيات

٩٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ٤، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

الباب ٦ - الشؤون القانونية

٩٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٦ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٦، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٩٤ - أعربت الوفود عن تأييدها الراسخ لأنشطة هذا الباب وأعادت تأكيد أهميتها. ورحبت بعض الوفود أيضا بتبسيط قسم المعاهدات عن طريق التعزيز التكنولوجي الذي سيتيح تحسين نشر المعاهدات في الوقت المناسب.

٩٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، قانون البحار وشؤون المحيطات، أحاطت عدة وفود علما بإنشاء جهازين جديدين في إطار المعاهدة، هما المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار، إلا أنها أعربت عن بالغ قلقها إزاء التخفيضات الكبيرة في الموارد البشرية والمالية المقترح إجراؤها في إطار البرنامج الفرعي. ورأت أن هـــذا البرنامج الفرعي لا يزال حيويا، إذا ما وُضعت في الاعتبار، بوجه خاص، زيادة حاجة البلدان إلى المساعدة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وطلبت إلى ممثل الأمين العام تأكيد أن الموارد المقترح تخفيضها ستكون كافية كي تنفذ الأمانة العامة برنامج العمل خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة. وأشار وفد آخر إلى الاختلال في الموارد المقترحة في إطار البرنامج الفرعي مقارنة بالأنشطة الأخرى التي يضطلع بها مكتب الشؤون القانونية، التي اقترح بالنسبة لها إجراء تخفيضات وزيادات طفيفة. وأبدى أحد الوفود تقديره لإعادة توزيع الموارد نحو مجالات أخرى بغية تغيير الهيكل، إلا أنه أعرب عن رأي مفاده أنه يمكن إجراء مزيد من التخفيضات في إطار البرنامج الفرعي. وأُبلغت اللجنة أن إنشاء الجهازين الجديدين في إطار المعاهدة والمذكورين أعلاه أدى إلى تراجع ملموس في حجم العمل في إطار البرنامج الفرعي، وأن التغييرات التي تعكس الاحتياجات الحالية اقتُرحت عقب إجراء دراسة دقيقة ومستفيضة للولايات التي حددتها الجمعية العامة. وأُكد للجنة أن الأمانة العامة ستستطيع تنفيذ تلك الولايات ضمن الموارد المقترحة.

٩٦ - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ٤-١٨ من البرنامج الفرعي ٤-٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، التي تنص على عدد من التدابير التي يجب أن تتخذهـــا شعبة التدوين من أجل تنفيذ الأنشطة التي طلبتها الجمعية العامة في قراريها ٤٩/٦٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٠/٥٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. ولاحظ هذا الوفد أنه لم ترد في الفقرة ٦-٥٧ أية إشارة إلى الأنشطة المتصلة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد إضافة الجملة التالية إلى نهاية الفقرة ٦-٥٧ من السرد البرنامجي:

"وفيما يتصل بالهدف الأول، تقع على عاتق الشعبة مسؤولية مواصلة العمل على تنفيذ قراري الجمعية العامة ٤٩/٦٠ و ٥٠/٥٣ بشأن الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، ومن ثم متابعة تنفيذ الفقرة ١٠ من الإعلان عن كثب وتقديم تقارير سنوية عن ذلك".

٩٧ - ولاحظ أحد الوفود مع القلق زيادة الموارد المخصصة لدعم البرنامج، على نحو لا يتماشى والرغبة التي أعربت عنها الدول الأعضاء في تخفيض الموارد في إطار هذا العنصر من عناصر الميزانية البرنامجية المقترحة. واعترض وفد آخر على عدد الاجتماعات المقترح عقدها للدول الأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة لقانون البحار ورأى أنه يمكن تخفيض عددها. واستوضح وفد آخر عن نطاق الأنشطة التي يشارك فيها مكتب الشؤون القانونية في مختلف المجالات من قبيل المشتريات، وتطبيق مدونة قواعد السلوك الجديدة، على النحو المبين في الفقرة ٦-٤٥ (أ)، والمشورة القانونية المقدمة فيما يتعلق بإدارة المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، على النحو الوارد في الفقرة ٦-٣٣.

٩٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، لاحظ أحد الوفود إعادة تصنيف منصب نائب المستشار القانوني إلى الرتبة مد - ٢ وتغيير تمويل المنصب من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية، وأشار إلى أنه ينبغي تمويل جميع الأنشطة المأذون بها من الميزانية العادية. وأُبلغت اللجنة أن المكتب قدم خدمات إلى عمليات حفظ السلام وغير ذلك من برامج المنظمة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي يتم تمويلها من التبرعات، وأنه من المناسب أن تسدد هذه البرامج الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى المنظمة تكاليف الخدمات التي قدمتها إليها. واستفسر وفد آخر عن زيادة الموارد المخصصة للسفر في إطار البرنامج الفرعي نفسه. ولاحظ وفد غيره أثر تخفيضات الميزانية خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في تنفيذ البرامج المأذون بها في إطار الباب ٦، وأعرب عن خشيته من إمكانية استمرار المكتب في العمل بنفس الوتيرة المتدنية التي عمل بها في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، نظرا إلى مستوى الموارد المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأبدى وفد آخر تقديره للعمل الذي يضطلع به المكتب ونوعية موظفيه وتفانيهم، بيد أنه أعرب عن أمله، في ضوء التطورات الأخيرة، في تعديل الخطة بحيث تعكس إنجاز الاتفاقية المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية المذكورة في الفقرة ٦-٦٤ (ب) '١'.

٩٩ - وأكد أحد الوفود أهمية المنشورات القانونية، واستوضح عن عدم إيراد أي إشارة في الفقرة ٥-٦ إلى الأعمال التي اضطلعت بها شعبة التدوين لاستكمال ونشر موجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

١٠٠ - وفيما يخص الأنشطة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، شدد أحد الوفود على أهمية عقد حلقات دراسية ودورات عملية ومنح زمالات. واقترح هذا الوفد زيادة الموارد المخصصة لهذه الأنشطة. وتساءل الوفد نفسه، بوجه خاص، عن عدم نص الفقرة ٦-٧١ على تقديم إعانات سفر لهذه الأغراض. فقد رُصد اعتماد لذلك في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

النتائج والتوصيات

١٠١ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٦، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بإدخال التعديل التالي: في الفقرة ٦-٥٨، تضاف عبارة "واستكمال موجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل االدولية" بعد عبارة "قرارات التحكيم الدولية".

الباب ٧ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

١٠٢ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١٢ و ١٣ العقودتين في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٧، تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١٠٣ - أعاد معظم الوفود تأكيد الأهمية الخاصة التي يولونها لأنشطة الأمم المتحدة في مجالي الاقتصاد والتنمية المستدامة وأشارت عدة وفود إلى خطط الأمين العام لإعادة تشكيل أعمال المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وطلبت إيضاحا بشأن أثر ذلك على برنامج العمل وعلى الإدارات والكيانات ذات الصلة، وعلى الموارد اللازمة للاضطلاع بالأنشطة التي حددتها الولايات. وشدد كثير من الوفود على ضرورة تخصيص مستوى كاف من الموارد لمجالات عمل المنظمة هذه.

١٠٤ - وأعرب عدة وفود عن ارتياحها لنطاق الأنشطة وأشادت بالمعلومات المقدمة في إطار برنامج العمل المقترح الذي ورد وصفه في الباب ٧. ولاحظ عدد من الوفود أنه قد قدم توزيع متوازن للموارد بين البرامج الفرعية.

١٠٥ - وأعادت وفود عديدة تأكيد تأييدها القوي لبرنامج العمل في البرنامج الفرعي ٢، النهوض بالمرأة، ورحبت بالموارد الإضافية المقترحة المتصلة بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بقضايا الجنسين والمساواة للمرأة. وارتأى أحد الوفود ضرورة تقديم مزيد من المبررات المتعلقة بزيادة الموارد. وطلب بعض الوفود إيضاحا بشأن طرائق العمل والإبلاغ بين رئيس الإدارة والمستشار الخاص للأمين العام بشأن القضايا المتعلقة بالجنسين، والمساواة للمرأة.

١٠٦ - وارتأى بعض الوفود أن جوانب برنامج العمل مثل القدرة على التنسيق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ومتابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات غير الحكومية هي جوانب ذات أهمية خاصة.

١٠٧ - وأكد بعض الوفود أهمية قيام الإدارة بتوفير الخدمات للجهاز الحكومي الدولي، وأكدوا بصفة خاصة ضرورة توفير الدعم التام للخدمات المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة.

١٠٨ - واقترح أحد الوفود أن تنصب المناقشة الرئيسية في كل دورة للجمعية العامة، على موضوع يُختار بصفة خاصة وتكون له أهمية عالية وطويلة الأجل بالنسبة للدول الأعضاء، بغرض اعتماد استراتيجيات وخطط عمل مناسبة.

١٠٩ - وأعرب أحد الوفود عن القلق بشأن مضمون الجملة الثالثة من الفقرة ٧-٣٨. واعتبر ذلك الوفد أنه ينبغي بصورة رئيسية إعداد تقرير الأمين العام عن السياسات، استنادا إلى مشاورات مع الدول الأعضاء.

وارتأى ذلك الوفد أيضا أنه يمكن للمشتركين الآخرين الوارد ذكرهم في الفقرة السالفة الذكر، تقديم بعض المساهمات.

١١٠ - واقترح أحد الوفود حذف الجملة الأخيرة في الفقرة ٧-٣٨.

١١١ - واقترح وفد آخر أن يستبدل ما يلي في النسخة الاسبانية:

(أ) الفقـــرة ٧ - ٤١ ألف (١) أ - '١' السطر التاســع عبـــارة "Mentalidad y desarrollo" بعبارة "Cultura y desarrollo"؛

(ب) في الفقرة ٧ -٧٢، السطر السادس، يستعاض عن لفظة "ecológicos" بلفظة "ambientales".

١١٢ - واقترح أحـــد الوفود حـــذف عبـــارة "العاملين من غير الدول" الواردة في الجملة الأخيرة من الفقرة ٧-٧٣.

النتائج والتوصيات

١١٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٧: تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بإجراء مزيد من النظر على النحو المبيَّن في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ٨ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية

١١٤ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٣، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٨، أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١١٥ - شددت عدة وفود على الأولوية المعطاة إلى البرنامج ٦، أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وأعربت عن تأييدها للأنشطة المقترحة في إطار الباب ٨. وكما أعربت عن رأي مفاده أن الموارد المقترحة في إطار الباب ٨ لا تعالج بصورة كافية احتياجات أفريقيا وينبغي تعزيزها. ورأت بعض الوفود أن توزيع الموارد بين البرامج الفرعية لا يعكس بالكامل الأولويات الحالية داخل البرنامج ٦ وينبغي تخصيص موارد متزايدة للبرنامج الفرعي ٢.

١١٦ - وشددت عدة وفود على الدور الخاص لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة في تقوية جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا

في التسعينات. وفي هذا السياق، رأت أن الأنشطة المقترحة في هذا الباب، لا سيما تلك المندرجة تحت البرنامج الفرعي ١، لا تعكس بصورة كافية الحاجة إلى التنسيق مع البرامج والمبادرات الأخرى المتعلقة بالتنمية في أفريقيا. وشددت وفود أخرى على دور المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا في تنسيق الأنشطة المتعلقة بأفريقيا على نطاق المنظومة، فضلا عن دوره في الدعوة والتعبئة العالميتين للدعم من أجل تنمية أفريقيا. وأكدت وفود كثيرة على الحاجة الملحة إلى تحسين التنسيق على جميع المستويات بين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة الجديدة.

١١٧ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء التداخل والازدواج المحتملين بين الأنشطة المقترحة في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ مع أنشطة مؤسسات وبرامج أخرى في أفريقيا، وخاصة تلك العاملة في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة.

١١٨ - ورأت بعض الوفود أنه في إعادة التشكيل القادمة للأمانة العامة، ينبغي للأنشطة المندرجة تحت الباب ٨ وللوحدات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذها أن تستمر في الاحتفاظ بهويتها المستقلة، من أجل ضمان تنفيذ البرنامج ٦ بالكامل وفي الوقت المحدد. وأعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أنه ينبغي دمج هذه الوحدات التنظيمية مع وحدات تنظيمية أخرى ذات صلة بالأمانة العامة أو توحيدها تحت مظلة مسؤول رفيع المستوى في الأمانة العامة يكون مسؤولا عن تنفيذ جميع برامج العمل المتعلقة بالتنمية الأفريقية.

١١٩ - وأكد بعض الوفود أن المكتب المسؤول، أي مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، يعتمد، شأنه في ذلك شأن الباب ٨ من الميزانية البرنامجية، على الولاية التي اعتمدتها الجمعية العامة على النحو الواجب، ونتيجة لذلك يشكل جزءا من المجالات التي لا يمكن للأمين العام أن يغيرها، وفقا للفرعين باء وواو من رسالته المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (A/51/829)، دون التشاور مع الدول الأعضاء وموافقتها المسبقة. وفي هذا الصدد، لاحظت أن الأمين العام، لدى إعادة تأكيده على الأولوية التي تولى للانتعاش الاقتصادي في أفريقيا، أكد مؤخرا أمام مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، ضرورة أن تكون القارة أحد المستفيدين من تدابير الإصلاح التي يعتزم تقديمها للدول الأعضاء.

١٢٠ - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لأنشطة إدارة شؤون الإعلام المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٣. وأعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أنه ينبغي للأنشطة المندرجة تحت البرنامج الفرعي ٣ أن تشدد بصورة أكبر على إبراز الجهود الوطنية في تعزيز التنمية الاقتصادية الأفريقية. غير أن وفودا أخرى اقترحت إعادة توزيع الموارد فيما بين البرامج الفرعية.

النتائج والتوصيات

١٢١ - توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تقر السرد البرنامجي للباب ٨، أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، رهنا بالنظر فيه مرة أخرى على نحو ما ذكر في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

١٢٢ - وأوصت اللجنة أيضا بتنفيذ عنصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب من سرد البرنامج الفرعي ١ بالكامل وبتعزيزه.

الباب ٩ - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

١٢٣ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٤ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٩، المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨.

المناقشة

١٢٤ - أعربت وفود عديدة عن تأييدها للبرنامج واعترفت بالأثر الإيجابي لعمل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وخاصة في مجالي الإحصاءات والسكان، وبقيمة منشوراتها وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وارتأت وفود أخرى أن بعض مجالات برنامج عمل الإدارة تتداخل مع عمل منظمات ومكاتب أخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، وارتأت أن عملية إعادة التشكيل الجارية ينبغي أن تتناول هذه المشكلة.

١٢٥ - وارتأت بعض الوفود أن مستوى الموارد ليس كافيا لتنفيذ برنامج العمل الوارد في الباب بالكامل. كما أعربت عن القلق أيضا بشأن عدد الوظائف المقترح إلغاؤها أو إبقاؤها شاغرة وأثر ذلك على تنفيذ برنامج العمل. وذكر أحد الوفود أنه إزاء عملية إعادة التشكيل الجارية للأمم المتحدة، ليس هناك ما يبرر زيادة الموارد. وأعرب بعض الوفود عن الأمل في ألا تخل عملية إعادة التشكيل المقترحة للإدارات الاقتصادية، بجودة العمل المقرر الاضطلاع به.

١٢٦ - وأكد أحد الوفود ضرورة توسيع نطاق تركيز البرنامج الفرعي المعني بالسكان. واقترح وفد آخر إجراء دراسات حالة بشأن التجارب الإيجابية والسلبية المتعلقة بإصلاحات السوق.

١٢٧ - واقترح أحد الوفود تنقيح الجملة الأولى من الفقرة ٩-٤٧ ليصبح نصها كما يلي: "من النتائج الرئيسية للعولمة وتحرير الاقتصاد، أن الحكومات لم تعد تستطيع إدارة اقتصاداتها الوطنية دون فهم للتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تأخذ الحكومات تلك التطورات في الاعتبار وفقا لأولوياتها الوطنية".

النتائج والتوصيات

١٢٨ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٩، المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، رهنا بإجراء مزيد من النظر على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ١٠ - خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

١٢٩ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٤ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١٠، خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشـــة

١٣٠ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وشددت على الأهمية التي توليها بخاصة لأنشطة التعاون التقني. وشددت وفود أخرى على أهمية المساعدة التي تقدمها الإدارة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما في مجالات تطوير التكنولوجيا وإيجاد الأسواق وتنمية المؤسسات والتعاون الدولي في المسائل الضريبية والإدارة العامة وارتأت أن القدرة على توفير تلك المساعدة ينبغي ألا تقلص نتيجة لعملية إعادة التشكيل الجارية في الإدارة.

١٣١ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده الكامل لهذا الباب بما فيه التخفيضات المقترحة في الموارد. وأعربت وفود عديدة أخرى عن قلقها من التخفيضات المقترحة في الموارد وما قد يترتب عليها من أثر سلبي بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل.

١٣٢ - وأعرب بعض الوفود من جديد عما يساوره منذ أمد من قلق بشأن احتمال ازدواجية الأنشطة بين الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعربت هذه الوفود عن وجهة نظر مفادها أن إعادة التشكيل الجارية ينبغي أن تأتي بحل لهذه المشكلة.

١٣٣ - وطلب أحد الوفود إيضاحا بشأن عمل لجنة الموارد الطبيعية؛ وقال وفد آخر إن للجنة جدوى محدودة وإن المسائل المدرجة بجدول أعمالها يمكن أن تعالجها هيئات أخرى وأن تخفض الموارد وفقا لذلك.

١٣٤ - واقترح أحد الوفود ما يلي:

(أ) في الفقرة ١٠-٢٩ تعاد صياغة الجملة الأخيرة بما يتوافق مع الفقرة ٨-٧ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ لتصبح كما يلي: "يرمي البرنامج الفرعي أيضا إلى التعاون، بناء على طلب من الحكومات المهتمة ووفقا لأولوياتها، في تحديد احتياجات التعمير بعد انتهاء النزاع"؛

(ب) في الفقرة ١٠-٣٠، تدرج عبارة "بناء على طلبها ووفقا لأولوياتها" بعد لفظة "تنفيذ"؛

(ج) في الفقرة ١٠-٣١، تعاد صياغة الجملة الأخيرة وفقا للفقرة ٨-١ من البرنامج ٨ في الخطة المتوسطة الأجل، التي تشدد على أن الغرض العام من البرنامج هو دعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فضلا على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

النتائج والتوصيات

١٣٥ - توصي اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ١٠، خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بمواصلة النظر فيه على نحو ما يرد في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ١١ ألف - التجارة والتنمية

١٣٦ - في الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ١١ ألف، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٣٧ - وأكدت وفود عديدة من جديد الأهمية التي تعلقها على دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه جهة الوصل داخل الأمم المتحدة لتناول التنمية والقضايا المترابطة معها في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة تناولا متكاملا وأكدت من جديد دعمها الكامل لبرنامج الأونكتاد.

١٣٨ - وأعربت وفود عديدة عن التقدير للمساهمة القيمة التي يسهم بها الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في عملية العولمة وإدماجها في الاقتصاد العالمي.

١٣٩ - ورحبت وفود عديدة بالجهود التي تبذل لتنظيم هيكل أمانة الأونكتاد وإعادة تركيز برنامج عمله بما يتمشى مع نتائج الدورة التاسعة للمؤتمر. وأعربت وفود عديدة عن الرأي القائل بأن عملية إصلاح الأونكتاد وإعادة تشكيله قد تمت، وذلك بالمقررات التي اتخذت أثناء الدورة التاسعة، المعقودة في مدريد في نيسان/ابريل ١٩٩٦، ولا يلزم أي تنظيم آخر له. وارتأت هذه الوفود أن الأونكتاد يحتاج الآن إلى تدعيم تنفيذ هيكله بعد إصلاحه وذلك بالدعم الكامل من الدول الأعضاء وينبغي أن يكرس نفسه حصرا للتنفيذ الكامل لأنشطته المأذون بها. وأعربت بعض الوفود عن الرأي القائل بأن إصلاح الأونكتاد عملية مستمرة، وتطلعت إلى إجراء المزيد من التنظيم لهذه المؤسسة. وأعربت عدة وفود عن القلق للأثر الذي سيترتب على التنظيم في قدرة الأونكتاد على تنفيذ برنامج العمل. وأبدى أحد الوفود اعتقاده بأن جهود إصلاح الأونكتاد ستتيح له الاضطلاع بأنشطته ذات الأولوية بمزيد من الفعالية.

١٤٠ - وارتأت بعض الوفود أنه ينبغي تحسين التوازن بين الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية والموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية، وأبدت القلق بشأن زيادة الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية. وارتأت وفود أخرى أن التوازن الحالي مناسب.

١٤١ - وأعربت وفود عديدة عن الرأي القائل بأن التخفيضات المقترحة في الموارد أكبر من اللازم واعتبرت أن هذا سيشكل خطرا على تنفيذ برنامج العمل. وارتأت وفود أخرى أن مستوى الموارد المقترح

أدنى ما يلزم لتنفيذ برنامج العمل. ورحبت بعض الوفود بتخفيض الموارد وارتأت ضرورة إجراء المزيد من التخفيضات، لا سيما في وظائف فئة الخدمات العامة.

١٤٢ - وشددت وفود عديدة على الأهمية التي تعلقها على الأنشطة التي ترد في إطار البرنامج الفرعي ٥، أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية. وارتأت بعض الوفود أنه كان من الأحرى أن يظهر برنامج العمل أفضليات الدول النامية الجزرية الصغيرة وفقا للبرنامج ٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وشددت على ضرورة تقديم موارد كافية للأنشطة المتصلة بهذه الدول. وأعربت بعض الوفود الأخرى عن قلقها المستمر بشأن عمل البرنامج الفرعي، الذي لم توافق عليه إلا على مضض في سياق المناقشة بشأن الخطة المتوسطة الأجل. وأكدت أن المقرر الذي اتخذ في الدورة التاسعة للأونكتاد بمعاملة العمل بشأن أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية بوصفها مسائل شاملة يتجنب الحاجة إلى برنامج فرعي منفصل. وأكدت هذه الوفود على أن مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية ينبغي أن يركز فقط على التنسيق وينبغي ألا يخوض في أنشطة البرنامج. وأشارت وفود عديدة إلى أن البرنامج الفرعي ٥ ينبع مباشرة من التوافق في آراء الدول الأعضاء الذي تم التوصل إليه في إطار البرنامج ٩ من الخطة المتوسطة الأجل. بيد أن هذه الوفود تساءلت عن زيادة استنفاد موارد البرنامج الفرعي بما يتجاوز التخفيضات التي أجريت بعد الدورة التاسعة. وأشارت أيضا إلى أن الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٥٠/١٠٣، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، الذي ذكرت الجمعية العامة فيه بأنه سيجري، في نهاية العقد، استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل، ودعت إلى التنفيذ الفعال للأنشطة الواردة في إطار الباب ١١ ألف بشأن هذا الاستعراض الشامل.

١٤٣ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها الشديد لاقتراح إعادة توجيه ١,٤ مليون دولار من الوفورات من أجل تمويل مشاركة خبراء من بلدان نامية في اجتماعات الخبراء التي تعقدها لجان الأونكتاد ولاحظت أنه حتى بعد إدراج هذا، فستظهر ميزانية الأونكتاد نموا سلبيا كبيرا. وأعربت بعض الوفود عن معارضتها لهذا الاقتراح. وأبدت وفود عديدة أسفها لرفض هذا الاقتراح، في حين أكدت وفود أخرى معارضتها لهذا الاقتراح.

١٤٤ - وأعلنت وفود عديدة ضرورة أن تواصل الوحدة الاقتصادية الخاصة لمساعدة الشعب الفلسطيني التابعة للأونكتاد عملها دون اضمحلال.

النتائج والتوصيات

١٤٥ - أحاطت اللجنة علما بالوثيقة المعنونة "النتائج المتفق عليها وملخص الرئيس" التي قدمها الرئيس في الدورة التاسعة والعشرين للفرقة العاملة التابعة لمجلس التجارة والتنمية والمعنية بميزانية الأونكتاد وخطته المتوسطة الأجل.

١٤٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ١١ ألف، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مع إجراء التعديلات التالية:

(أ) في الجملة الثانية: من الفقرة ١١ ألف - ٤٦، تدرج عبارة "مثل البلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة النامية" بعد عبارة "بعض البلدان النامية".

(ب) في الفقرة ١١ ألف - ٦٠، تضاف الفقرة الفرعية (د) التالية:

"(د) سيكون قد تم تحسين قدرة البلدان الجزرية النامية على تخفيف القيود الخاصة المفروضة على التنمية فيما يتعلق بتكاليف النقل المرتفعة."

الباب ١١ باء - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

١٤٧ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٢ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١١ باء، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١٤٨ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لأنشطة مركز التجارة الدولية.

١٤٩ - وأشار بعض الوفود إلى الولاية التي وضعتها الجمعية العامة للمركز في قرارها ٢١٩/٥١ في سياق موافقتها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وشدد على ضرورة تأييد دور الجمعية العامة في استعراض وإقرار برنامج عمل المركز وميزانيته.

النتائج والتوصيات

١٥٠ - لاحظت اللجنة بقلق أنه نظرا لطلب منظمة التجارة العالمية مراجعة الترتيبات الناظمة منذ ١٩٧٤ للميزانية البرنامجية لمركز التجارة الدولية. فإنه لم يتوفر برنامج عمل المركز لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ لتستعرضه اللجنة. ونتيجة لذلك، لم تكن اللجنة في وضع يمكنها من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الباب ١١ باء، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

١٥١ - وأحاطت اللجنة علما ببيان ممثل الأمانة العامة الذي ورد فيه أن الجمعية العامة سيقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين للنظر والموافقة الباب المنقح ١١ باء، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ويتضمن وصفا شاملا لبرنامج العمل المستمد من البرامج الفرعية ذات الصلة من

البرنامج ٩، التجارة والتنمية، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ومعلومات مفصلة بشأن الموارد لاستعراضهما وإقرارهما.

الباب ١٢ - البيئـــة

١٥٢ - في الجلسة ١٥، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ١٢، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشـــة

١٥٣ - أعرب عدد من الوفود عن تأييده للبرنامج وللدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مركزا للعمل والتنسيق البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن قرار مجلس الإدارة بتخفيض الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ سيكون له أثر سلبي على برنامج الأنشطة. ورأت بعض الوفود أنه ربما تكون هناك حاجة إلى زيادة تنقيح برنامج العمل في ضوء نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ورأت وفود أخرى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد نفسه إعدادا كافيا لإجراء حوار سياسي بناء مع الدول الأعضاء أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية.

١٥٤ - وأشارت بعض الوفود إلى التوصيات الواردة في تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/51/810)، والتمست تقديم إيضاحات فيما يتعلق بحالة تنفيذ هذه التوصيات، وكيف جرى أخذها في الاعتبار لدى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة. وأوضحت بعض الوفود أن الصعوبات الراهنة التي يمر بها البرنامج تستلزم التنفيذ الكامل لتوصيات مكتب المراقبة الداخلية. وأوضح ممثل البرنامج أنه جرى اتخاذ ترتيبات داخلية في نيروبي لضمان التنفيذ الكامل لتوصيات المكتب، وأن المكتب سيقدم تقريرا عن حالة تنفيذها إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في سياق التقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن التقييم المتعمق لبرنامج البيئة.

١٥٥ - وأكدت بعض الوفود أهمية الاستخدام الرشيد للموارد وضرورة وجود هيكل متسق يكون قادرا على المزيد من التنسيق والمواءمة والتعاون مع الوكالات والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

١٥٦ - ولاحظ عدد من الوفود أن المبالغ المخصصة في الموارد الخارجة عن الميزانية تحت بنود الخبراء والخبراء الاستشاريين، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، في الميزانية، تبدو أكبر مما ينبغي. وأبلغ ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة اللجنة بأن النفقات المتوقعة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تحت هذه البنود وضعت على أساس مساهمات متوقعة بمبلغ ٧٥ مليون دولار، حسبما وافق على ذلك مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة، في حين أن المبالغ المبينة تحت وجوه الإنفاق نفسها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وضعت على أساس تخفيض فعلي في المساهمات قدره ٦٢,٥ مليون دولار.

١٥٧ - ورحبت بعض الوفود بالتخفيضات تحت بند أجهزة تقرير السياسة، ولاحظت أنه كان يمكن إجراء تخفيضات أخرى، لا سيما تحت بند المساعدة المؤقتة للاجتماعات، وذلك في ضوء إنشاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

١٥٨ - ورأت بعض الوفود أن صياغة الفقرة ١٢-٥، والتي تحدد المهام التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة السنتين، لا تعكس على نحو كاف السرد الوارد في الفقرة ١٠-٤ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ورأت هذه الوفود أن الإشارة إلى المنظمات غير الحكومية ينبغي صياغتها وفقا لمصطلحات موحدة. واقترح أحد الوفود الاستعاضة في الفقرة ١٢-٥ عن عبارة "مع شركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها" بعبارة "داخل منظومة الأمم المتحدة".

النتائج والتوصيات

١٥٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ١٢، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مع إدخال التعديل التالي: في الفقرة ١٢-١٩، يستعاض عن عبارة "وجماعات الأفراد المنظمة على جميع المستويات" بعبارة "والمنظمات غير الحكومية".

الباب ١٣ - المستوطنات البشرية

١٦٠ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٥، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في الباب ١٣، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١٦١ - أعرب عدد من الوفود عن مساندته لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوصفه المنسق لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية ولدوره بوصفه مصدرا للمساعدات التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء.

١٦٢ - ورحبت عدة وفود بالتزام المركز بالتنفيذ التام للتوصيات الواردة في تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/51/884).

١٦٣ - ولاحظ بعض الوفود أن برنامج العمل من المقرر أن يتم تنقيحه في ضوء المستوى المخفض من الموارد الخارجة عن الميزانية التي وافقت عليها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السادسة عشرة. وكان من رأي بعض الوفود أنه ينبغي تحديد الأولويات داخل كل برنامج فرعي.

١٦٤ - ولاحظت عدة وفود أن الهيكل الجديد المنسق للبرنامج الفرعي من شأنه أن يمكن المركز من أن يركز على عدد أقل من المجالات البرنامجية بما يؤدي إلى تحسين القدرة على التنفيذ. وأعرب بعض الوفود عن تقديره لتضمين آلية للتقييم الذاتي على مستوى البرنامج الفرعي.

١٦٥ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه لأن التوجيه التنفيذي والإدارة متضخم على مستوى القمة ولأن الموارد المخصصة له يبدو أنها أكثر مما ينبغي. وكان من رأي بعض الوفود أن جدول الملاك المقترح في إطار الموارد الخارجية عن الميزانية ينبغي أن يعاد النظر فيه بغرض تخفيضه. وطلبت وفود أخرى تفسيرا لما يشكل "نفقات أخرى" من الموارد الخارجة عن الميزانية (٤٥ مليون دولار) في الجدول ١٣-٢ من الكراسة. وأبلغت هذه الوفود أن هذه النفقات تتعلق بالمشاريع التنفيذية، المضطلع بها بتمويل من البرنامج الإنمائي (٣٦ مليون دولار)، ومصادر أخرى (٩ ملايين دولار)، على النحو الوارد في الجدول ١٣-١ تحت الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٦٦ - وشدد بعض الوفود على ضرورة زيادة توضيح استراتيجية نشر المعلومات، سواء المطبوعة أو التي في شكل الكتروني، بما في ذلك بحث إمكانية إعادة تجميع كل أنشطة نشر المعلومات التي يضطلع بها المركز تحت البرنامج الفرعي ٤، التقييم والرصد والإعلام.

١٦٧ - ولاحظ عدد من الوفود أن السرد البرنامجي للباب لم يشر إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولا إلى إنشاء مشاريع تجريبية لمحاكاة التنمية في هذه البلدان.

١٦٨ - وأكد بعض الوفود على أهمية التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٩ - ولاحظ بعض الوفود أن الإشارة إلى "الشركاء والمجتمع المدني" الواردة في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٣-٢٢ كان ينبغي أن تصاغ وفقا للمصطلحات المستخدمة في الولايات القائمة. وكان من رأي بعض الوفود أن الإشارة إلى "إعمال حق الإنسان في الحصول على المسكن الملائم" الواردة في الجملة ذاتها لا تعكس على نحو كامل الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة السادسة عشرة للجنة، واقترح أن يستعاض عن تلك العبارة بـ "الإعمال التدريجي لحق الانسان في الحصول على المسكن الملائم".

النتائج والتوصيات

١٧٠ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٣، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بالتعديلات التالية:

(أ) في الفقرة ١٣-٤ من النص الأسباني، يستعاض عن لفظة "ecologicos" بلفظة "ambientales" وعن لفظة "vigilar" بلفظة "supervisar"؛

(ب) في الفقرة ١٣-٢٢، يستعاض عن لفظة "الشركاء" بعبارة "السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص".

الباب ١٤ - مكافحة الجريمة

١٧١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٦ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١٤، مكافحة الجريمة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشـــــة

١٧٢ - أعربت وفود عديدة عن تأييدها للبرنامج ورأت أن الحصة المرصودة له من الموارد في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لا تعكس أهميته ولا الأولوية التي أولته إياها الجمعية العامة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٧٣ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها لأن الموارد، سواء في الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية، ليست كافية، لا سيما في مجالي الجريمة عبر الوطنية والمساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية. ولاحظت وفود عديدة الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة للبلدان أو المناطق الشديدة التأثر بالجرائم الخطيرة، بما في ذلك آثار الاتجار بالمخدرات.

١٧٤ - ولاحظت عدة وفود بقلق بالغ أن برنامج العمل لا يشمل أنشطة تتصل بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الرغم من أن تلك المسألة اعتبرت ذات أولوية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وشددت بعض الوفود على أهمية مواصلة التعاون الوثيق مع المؤسسات والوكالات الأخرى، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، لا فيما يتصل بمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة فحسب، ولكن في مجالات الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي أيضا. وأشارت بعض الوفود إلى أهمية المحافظة على مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٧٥ - واقترحت بعض الوفود إدراج النص التالي تحت عنوان "الاستنتاجات والتوصيات": "طلبت اللجنة أن يتضمن برنامج عمل هذا الباب خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بعض الأنشطة التي يمكن أن تعزز التعاون الدولي وتحسن تصدي الدول الأعضاء للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره".

١٧٦ - واقترحت بعض الوفود التعديلات التالية على نص الباب ١٤:

(أ) تنقح الفقرة ١٤-٢ (ب) '٢' ليصبح نصها كما يلي:

"تقديم الدعم لتعزيز قدرة الحكومات، بناء على طلبها، لتحسين تشريعاتها ونظامها القضائي الجنائي"؛

(ب) في الفقرة ١٤-٢ (ج) '٢': يستعاض عن عبارة "الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها" بعبارة "الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما أخطر أشكالها،"؛

(ج) في الفقرة ١٤-٢ (ج) '٣' تضاف بعد لفظة " الإرهاب" عبارة "بجميع أشكاله ومظاهره"؛

(د) يستعـــاض عن الفقرة ١٤-٢ (ج) '٣' بالفقرة ١٢-٣ (ج) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ١٤، مكافحة الجريمة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مع التعديلات التالية:

(أ) تنقح الفقرة ١٤-٢ (ب) '٢' ليصبح نصها كما يلي:

"تقديم الدعم لتعزيز قدرة الحكومات، بناء على طلبها، لتحسين تشريعاتها ونظامها القضائي الجنائي"؛

(ب) تنقح الفقرة ١٤-٢ (ج) '٣' ليصبح نصها كما يلي:

"وضع استراتيجيات وترتيبات عملية فعالة من أجل التعاون الكفؤ والمتساوق بين الإدارات المعنية والمساعدة على تنفيذها لمكافحة أشكال الإجرام الرئيسية، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والفساد، والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والاتجار بالنساء والأطفال، والجرائم المرتكبة ضد البيئة، وغسل عائدات الجريمة، وعمليات الاحتيال وغيرها من أشكال الجرائم الاقتصادية".

١٧٨ - كما أوصت اللجنة بأن يشمل برنامج عمل الباب خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بعض الأنشطة التي يمكن أن تعزز التعاون الدولي وتحسن تصدي الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلا عن أشكال الجريمة عبر الوطنية الأخرى، وفقا للفقرة ١٢-٣ (ج) من الخطة المتوسطة الأجل، وما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ولجنة منعالجريمة والقضاء الجنائي.

الباب ١٥ - المراقبة الدولية للمخدرات

١٧٩ - نظرت اللجنة في جلستها ١٦، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١٥، المراقبة الدولية للمخدرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١٨٠ - أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للبرنامج ولاحظت الأولوية المتعلقة به في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٨١ - وأكدت وفود كثيرة على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في توفير القيادة للوكالات في منظومة الأمم المتحدة لزيادة تطوير خطة العمل المتعلقة بمراقبة إساءة استعمال المخدرات، ودور اللجنة المعنية بالمخدرات وهيئاتها الفرعية الإقليمية، ودور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ورأى عدد من الوفود أن أنشطة الهيئة وأنشطة اجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات ينبغي تعزيزها.

١٨٢ - وأكد بعض الوفود الطابع الانتقالي لمشكلة مراقبة المخدرات. كما أكدت وفود كثيرة على أهمية التنسيق مع برنامج مكافحة الجريمة ولا سيما فيما يتعلق بغسل الأموال.

١٨٣ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء عدم احتواء مقترحات الميزانية على إشارة إلى مشاكل بلدان العبور؛ ولاحظت وفود أخرى عدم وجود إشارة إلى المستهلكين وغياب الأنشطة المتصلة بقضية تخفيض الطلب. وبينت الأمانة العامة أن الأنشطة المتصلة بتخفيض الطلب وبمشاكل دول العبور واردة تحت البرنامج الفرعي ٣، منع وتقليل إساءة استعمال المخدرات، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، وقمع الاتجار في العقاقير غير المشروعة. وقُصد بالأنشطة المتعلقة بالاتجار في العقاقير غير المشروعة أن تشمل الاتجار من نقطة منشأ العقاقير إلى نقطة الاستهلاك. وقدمت أمثلة للأنشطة التي يمولها صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمساعدة دول العبور، بما في ذلك بصفة خاصة تأسيس مكاتب ميدانية في منطقتي البحر الكاريبي وآسيا الوسطى. وتم التأكيد على أن البرنامج سيواصل تنفيذ أنشطة لمساعدة دول العبور. وأشار أحد الوفود إلى توريدات بعض البلدان الصناعية من التكنولوجيات والكواشف (المفاعلات) التي يستخدمها منتجو المخدرات. وأكدت وفود أخرى أهمية الأنشطة المتصلة بالتنمية البديلة.

١٨٤ - وأعرب بعض الوفود عن تأييد قوي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، التي ستعقد في عام ١٩٩٨، وأبدت قلقها إزاء نقص الاهتمام بهذا الباب من الميزانية. وركز البعض على ضرورة كفالة إتاحة الموارد المالية لأنشطة التمهيد للدورة الاستثنائية ولتنفيذ الأنشطة المتعين تنفيذها نتيجة لما ستسفر عنه تلك الدورة الاستثنائية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨٥ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد السرد البرنامجي للباب ١٥، المراقبة الدولية للمخدرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ رهنا بمتابعة النظر على النحو المذكور في الفقرة ٣٥ من المقدمة مع التعديلات التالية:

(أ) في الفقرة ١٥-٨، تحذف عبارة "ويساعد على وضع البرنامج المتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات للعقد المقبل"؛

(ب) بعد الفقرة ١٥-٨، تضاف الفقرة التالية:

"وسيتولى البرنامج تقديم الخدمات إلى لجنة المخدرات، بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة، التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٨"؛

(ج) بعد الفقرة ١٥-١٢ القديمة، تضاف الفقرة التالية:

"وستكرس أثناء دورة لجنة المخدرات لعام ١٩٩٨ خمسة أيام من أجل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة"؛

(د) في الفقرة القديمة ١٥-١٨ (أ) '١'، تحذف عبارة "التحضير للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة فيه" ويستعاض عن عبارة "بشأن المراقبة الدولية للمخدرات" بعبارة "المكرسة لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة"؛

(هـ) في الفقرة ١٥-١٨ (أ) '٢'، تضاف فقرة جديدة ونصها:

"ج - الوثائق المتصلة بالعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة"؛

(و) بعد الفقرة القديمة ١٥-١٨ (ج)، تضاف فقرة جديدة ونصها:

"وسيتولى البرنامج تجميع التوصيات المقدمة من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المختصة، وكذلك من مصارف التنمية المتعددة الأطراف، إلى لجنة المخدرات

بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية، بشأن المسائل التي ستتناولها الدورة الاستثنائية"؛

(ز) في الفقرة القديمة ١٥-٢٨ (أ) '٢' أ -، تضاف عبارة "والوثائق اللازمة للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية"؛

(ح) في الفقرة القديمة ١٥-٢٨ (ب) '٣'، تضاف عبارة "ومواد العلاقات العامة اللازمة للترويج للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة"؛

(ط) في الفقرة القديمة ١٥-٣٦، يضاف الاسم الكامل للدورة الاستثنائية للجمعية العامة؛

(ي) في الفقرة القديمة ١٥-٣٧ (أ) '٢'، يضاف ما يلي بين أ - و ب - : "تقرير لجنة المخدرات، بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية المكرسة لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرت العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة، الذي يتضمن التوصيات المقدمة إلى الدورة الاستثنائية"؛

(ك) في الفقرة ١٥-٣٧ (أ) '' ج -، تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة:

"والوثائق المتعلقة بالنتائج التي يمكن أن تتمخض عنها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ولا سيما التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات"؛

(ل) في الفقرة القديمة ١٥-٤٢، تضاف العبارة التالية في مقدمة الفقرة:

"سيتم التركيز في عام ١٩٩٨، على إعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن المبادئ اللازمة لتخفيف الطلب، يمكن أن توافق عليه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك،" و

الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١٨٦ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٩ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١٨٧ - أعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لبرنامج العمل في هذا الباب، والذي كان أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنظمة. ورحبوا أيضا بعملية الإصلاح التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وحث عدد من الوفود أمانة اللجنة الاقتصادية على الاستمرار في مسعاها من أجل التميز الفني والإداري.

١٨٨ - وأعرب عديد من الوفود عن ارتياحهم للجهود التي بذلت لإعادة تركيز برنامج الأنشطة بحيث ينصب على مسائل أساسية أقل. ورأى بعض الوفود أن برنامج العمل لم يعالج على نحو كاف مسائل أساسية برمتها مثل التجارة والمالية والصناعة والنقل والاتصالات والزراعة. وفسر ذلك بأنه ولو أن هذه المسائل لم تشكل في حد ذاتها برامج فرعية مستقلة، فقد كانت مجالات تركيز رئيسية في برنامج العمل تحت مختلف البرامج الفرعية.

١٨٩ - ورحب بعض الوفود بالتخفيض المقترح للوظائف في إطار التوجيه التنفيذي والدعم الإداري والبرنامجي، والنمو الذي ينعكس في برنامج العمل الفني. ولاحظ عدد من الوفود أن اللجنة أصبحت تتسم بمزيد من التبسيط. إلا أنهم ارتأوا مع ذلك أن قاعدة الموارد ما زالت منخفضة للغاية وتلزم زيادتها بصورة كبيرة. وارتأوا أيضا ضرورة توسيع نطاق الابتكار التكنولوجي وإضفاء الطابع المركزي من خلال مراكز التنمية دون الإقليمية الجديدة، وتدريب الموظفين، بغية زيادة تعزيز فعالية وكفاءة اللجنة.

١٩٠ - وأعرب بعض الوفود عن التشجيع للجهود المبذولة من أجل تعبئة المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل استكمال موارد الميزانية العادية، التي لا تتكافأ مع احتياجات التنمية في المنطقة، والتحديات التي تواجه اللجنة. وأشاروا إلى القرار ٨٣٠ (د - ٣٢) الصادر عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي طلب فيه إلى الأمين العام تخصيص موارد كافية للجنة، لكي تستطيع تنفيذ برنامج عملها. كما دعيت فيه الجمعية العامة إلى القيام بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، شددوا على ضرورة أن تنعكس الأولوية المعطاة لانتعاش أفريقيا في تخصيص الموارد، الأمر الذي أعاد تأكيده الأمين العام في مناسبات عديدة.

١٩١ - وارتأى أحد الوفود أنه ما كان يجب اقتراح نمو في الموارد في إطار هذا الباب في أعقاب نتائج الإصلاح الجاري في الوقت الراهن، كما ارتأى ضرورة وقف التبرعات المقدمة إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وشدد بعض الوفود الأخرى على أن هذين المعهدين يرتبطان باللجنة حسب النظام الأساسي، كما تدعم التبرعات مهام أساسية وضرورية في هذين المعهدين. وارتأوا ضرورة تقديم الدعم لهذه المهام في إطار الميزانية العادية.

١٩٢ - وكرر بعض الوفود تأكيد أهمية تحسين التنسيق على المستوى الميداني بين اللجنة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة العاملة في أفريقيا، مع الاحترام الكامل للمسؤوليات المحددة لكل منها.

النتائج والتوصيات

١٩٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. على أن ينظر فيه بمزيد من التفصيل حسبما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

١٩٤ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

١٩٥ - أكدت عدة وفود من جديد تأييدها للدور المتعدد الجوانب للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتزامها بتنمية المنطقة وأعربت عن تأييدها التام للميزانية البرنامجية المقترحة. وأشارت إلى أن وثيقة الميزانية مفصلة وشاملة، وإنها تبرز الأولويات بوضوح في الخطة المتوسطة الأجل، للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، والأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها.

١٩٦ - وأعرب بعض الوفود عن القلق لأن الموارد المقترحة لا تتكافأ مع الاحتياجات الإنمائية لبلدان المنطقة وأكدوا أنه يتعين ألا يؤدي الإصلاح إلى تقليل قدرة اللجنة على إنجاز الخدمات، بل يجب أن يفضي إلى زيادة الكفاءة. ورحب عديد من الوفود بالزيادة في نمو الموارد، بالنسبة للأنشطة الفنية التي ترد تحت الباب المتعلق ببرنامج العمل.

١٩٧ - ولاحظ أحد الوفود بقلق الزيادة في الموارد العامة المطلوبة في إطار الباب، وارتأى أنه ينبغي أن تنخفض الموارد نتيجة لتبسيط الهيكل الناجم عن عملية الإصلاح.

١٩٨ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييدهم لتعزيز التعاون الدولي في المنطقة وتعزيز التضافر فيما بين الوكالات عن طريق اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ، واللجان الفرعية التابعة لها. ولاحظت وفود أخرى مع التقدير، المساهمة الكبيرة للجنة في المجتمع الدولي وفي احتياجات البلدان الأعضاء، ولا سيما المساعدة المقدمة منها إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط آسيا، من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجالات إصلاح الاقتصاد الكلي، والنقل والتجارة والاستثمار. وأعرب أيضا عن التقدير لإدراج الأنشطة المتصلة بمشاركة القطاع الخاص في التنمية، والتخفيف من حدة الفقر، وتشجيع العمل والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. وشدد بعض الوفود على

ضرورة مواصلة اللجنة لدورها القيادي في تنمية الهيكل الأساسي من أجل تسهيل التجارة داخل المنطقة، وتنمية الروابط في مجالي النقل والاتصالات.

١٩٩ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة تعزيز دور اللجنة في الأنشطة التنفيذية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

النتائج والتوصيات

٢٠٠ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بالنظر في ذلك بمزيد من التفصيل كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٠١ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٠ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١٨، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

المناقشة

٢٠٢ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لبرنامج العمل المقترح الذي يعكس بوضوح المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، والإصلاحات الواسعة النطاق التي اعتمدتها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ورحبت هذه الوفود بإعادة تركيز برنامج العمل على المجالات ذات الأولوية للإقليم من قبيل البيئة، والإحصاءات، وتطوير التجارة الدولية، وتقديم المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ورأت وفود عديدة أنه من المرتقب تحقيق نتائج إيجابية لأن من شأن تبسيط برنامج العمل وإعادة تكييفه، أي وقف العمل ببرنامج فرعي واحد وعدة هيئات فرعية، أن يؤدي إلى مزيد من الفعالية والتداوب داخل اللجنة. وجرى الترحيب أيضا بتنوع نُهج التعاون الاقتصادي في أوروبا وبدور اللجنة كوسيط لتعزيز هذا التنوع.

٢٠٣ - وأبرز بعض الوفود العلاقة الكثيفة التي تربط بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والهياكل الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى القائمة، من قبيل الاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا، والمبادرة الملكية من أجل علاقات حسن الجوار والاستقرار، ومبادرة التعاون بين الجنوب والشرق وغيرها، بغية تعزيز التعاون في القارة.

٢٠٤ - ولاحظ أحد الوفود مع القلق زيادة الموارد الإجمالية المطلوبة في إطار الباب، ورأى أن الموارد يجب أن تنخفض نتيجة الهيكل المبسط الناشئ عن عملية الإصلاح.

النتائج والتوصيات

٢٠٥ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٨، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، رهنا بالنظر في ذلك بمزيد من التفصيل كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٠٦ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٢ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٠٧ - أعربت وفود عديدة عن تأييدها للبرنامج واعترفت بما لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أثر إيجابي في مجالات التنمية الكثيرة وبالمكانة التي تتمتع بها في الإقليم بوصفها مركزا للخبرة الرفيعة. ورحبت بعض الوفود ببرنامج المنشورات نوعا وكما، وأكدت أهمية كفالة توزيع جميع المنشورات على نطاق واسع.

٢٠٨ - واعتبرت بعض الوفود أن مستوى كل من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية ليس كافيا لتغطية برنامج العمل الواسع النطاق الوارد في هذا الباب. كما أعربت هذه الوفود عن قلقها إزاء عدد الوظائف المقترح إلغاؤها وما قد يكون لذلك من أثر سلبي في قدرة اللجنة على تنفيذ برنامج عملها. وشددت وفود أخرى على الحاجة إلى تخصيص قدر كاف من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية للمقار دون الإقليمية للجنة، ولا سيما لمكتب منطقة البحر الكاريبي. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه نظرا إلى ما تواجهه منطقتا أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من مشاكل اقتصادية واجتماعية فإنه ينبغي للجنة الآن أن تركّز أكثر مما مضى على الأنشطة التنفيذية التي تعالج شواغل الإقليم ذات الأولوية. وأكدت بعض الوفود أهمية الحفاظ على تغطية ملائمة لقضايا العدالة الاجتماعية. وأبدت وفود أخرى قلقها إزاء تدني مستوى الموارد المتاحة للقضايا البيئية.

٢٠٩ - ولاحظ أحد الوفود مع القلق زيادة الموارد الإجمالية المطلوبة في إطار الباب، ورأى أن الموارد يجب أن تنخفض نتيجة الهيكل المبسط الناشئ عن عملية الإصلاح. وشددت وفود أخرى على أن زيادة التبسيط قد تعوق، في الأجل الطويل، تنفيذ كامل الأنشطة المشمولة بولاية اللجنة.

٢١٠ - وأيدت بعض الوفود التبسيط وإعادة التشكيل الواردين في برنامج العمل. وطلب أحد الوفود معلومات عن الولاية التشريعية لإدراج آخر عبارة في الفقرة ١٩-٤ من الباب. وأيدت عدة وفود اتجاه

المخطط الرائد المقترح للإدارة، ولاحظت إمكانية تطبيقه على مجالات أخرى من الأمانة العامة. ورحبت وفود أخرى بالحوار بين اللجنة والبلدان الأعضاء بشأن تحديد الأولويات الواردة في برنامج العمل. ورحب غيرها بالجهود المبذولة مؤخرا لتحسين الحوار بين اللجنة والبلدان الأعضاء في تحديد الأولويات الواردة في برنامج العمل، وأعربت عن أملها في الحفاظ على حوار مستمر بشأن تحديد الأولويات وبشأن تنفيذ المقررات التي اتخذتها اللجنة في ٦ حزيران/يونيه فيما يتعلق بمخطط الإدارة الرائد.

٢١١ - وشككت بعض الوفود في الولاية التشريعية التي تبرر اشتراك اللجنة في الأنشطة الناشئة عن مؤتمر قمة الأمريكتين الذي عقد مؤخرا في ميامي. وأعرب أحد الوفود عن أسفه لتشكك بعض الوفود التي اشتركت في مؤتمر قمة الأمريكتين في الولاية التشريعية المتصلة بذلك المؤتمر.

النتائج والتوصيات

٢١٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بالنظر في ذلك بمزيد من التفصيل كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة، مع إدخال التعديل التالي: في الفقرة ١٩ - ٥٨ (ج)، تضاف عبارة "الجماعة الكاريبية" إلى نهاية الفقرة.

الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٢١٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٠ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢١٤ - أعربت بعض الوفود عن تأييدها لبرنامج العمل وأكدت على الأهمية التي توليها لمتابعة برامج العمل التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية المعقودة حديثا، وكذلك لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء من المنطقة.

٢١٥ - لاحظ أحد الوفود، مع القلق، الزيادة في الموارد العامة المطلوبة في إطار الباب، ورأى أن الموارد ينبغي أن تنخفض نتيجة لتبسيط الهيكل الناجم عن عملية الإصلاح. ورأت وفود أخرى أن الموارد العامة متناسبة مع برنامج العمل المقترح. وأعربت عن الأمل في أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بعد أن تعود إلى مقرها في بيروت، ستصبح أكثر قدرة على تنفيذ كل أنشطتها المأذون بها.

النتائج والتوصيات

٢١٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على سرد البرامج في الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بالنظر في ذلك بمزيد من التفصيل كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ٢١ - البرنامج العادي للتعاون التقني

٢١٧ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٢٠ و ٢٢ المعقودتين في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢١، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢١٨ - أعرب عدد من الوفود عن تأييده للمقترحات الواردة في هذا الباب. وشددت بعض الوفود على ما يتسم به هذا الباب من أهمية بالنسبة إلى أقل البلدان نموا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال. ورأت عدة وفود أنه ينبغي تنقيح الفقرة ٢١-٣ من الوثيقة لإدراج إشارة إلى أنه ينبغي تنفيذ الأنشطة الواردة في الباب بما يحقق الفائدة لجميع البلدان النامية.

٢١٩ - وأيدت وفود عديدة الاقتراح الداعي إلى تخصيص موارد إضافية في إطار الباب ٢١، ولا سيما لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولبرنامج مراقبة المخدرات. وأعربت وفود كثيرة عن قلقها إزاء الاختلال الملحوظ في توزيع الموارد ضمن البرنامج. كما أبدت الوفود نفسها أسفها لعدم تخصيص أية موارد لتنفيذ الأنشطة الواردة في إطار البرنامج الفرعي المتصل بالحق في التنمية.

٢٢٠ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لعدم تمكن الأمانة العامة في الوقت الحاضر من إعلام اللجنة بمرحلة التنفيذ الفعلية لعملية إزالة المركزية، وشددت على أهمية إزالة المركزية في هذا الصدد.

٢٢١ - وأكد أحد الوفود أهمية تخصيص موارد من الميزانية العادية في إطار البرنامج للأنشطة دون الإقليمية المضطلع بها في منطقة البحر الكاريبي وفقا للبرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، إذ لوحظ أن ذلك سيكون متفقا مع ما أعلنته الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من عزم على التصدي لاحتياجات وشواغل البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، أوصى الوفد نفسه بأن تدرج في الفقرة ٢١-٥٣ من الباب ٢١ إشارة محددة إلى البرنامج الفرعي ١٧-١١، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي.

٢٢٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢١-٢٣ (أ) '١'، شكك أحد الوفود في الولاية التشريعية لإدراج خدمات المساعدة الانتخابية في إطار هذا الباب واقترح حذف الإشارة.

النتائج والتوصيات

٢٢٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢١، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مع إدخال التعديل التالي: في الجملة الأولى من الفقرة ٢١-٣، تضاف عبارة "البلدان النامية، ولا سيما" بعد عبارة "نحو سد احتياجات".

٢٢٤ - وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن ينفذ تنفيذا كاملا توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة خامسا - ٤٦ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/50/7)، التي تطلب تعزيز رصد وتقييم ومراقبة الموارد المستخدمة في البرنامج.

الباب ٢٢ - حقوق الإنسان

٢٢٥ - نظرت اللجنة في جلستها ١٥، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٢، حقوق الإنسان من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٢٦ - أعرب عدد من الوفود عن تأييدهم لبرنامج العمل المقترح في الباب، وأكدوا أن تعزيز حقوق الإنسان هو أحد أولويات الأمم المتحدة في الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأعرب أيضا عن بعض القلق إزاء تخفيض الموارد، كما أعرب عن رأي مفاده أن مستوى المواد المقترحة لن يكفي لتنفيذ جميع الولايات الحالية. واعتبر بعض الوفود أنه لم توضح جميع الولايات الحالية بصورة كافية في برنامج العمل. وارتأت وفود عديدة أنه ينبغي زيادة مستوى الأموال عن طريق النقل من الأبواب الأخرى في الميزانية. وأعرب آخرون عن معارضتهم لأي إعادة تخصيص أو نقل للموارد، قد تؤثر في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

٢٢٧ - أعربت وفود عديدة عن القلق وطلبوا معلومات بشأن الهيكل الجديد للبرنامج، الذي يتضمن البرامج الفرعية السابقة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل الحالية، فضلا عن المعلومات التي استخدمت على أساسها المعايير لتخصيص الموارد داخل البرامج الفرعية. وارتأت تلك الوفود أنه لا غنى عن المعلومات التي سبق ذكرها، بالنسبة للجمعية العامة لكي تدرس بجدية مقترح الميزانية، وتتخذ قرارا في هذا الشأن.

٢٢٨ - وأعربت وفود عديدة عن القلق إزاء مستوى الموارد المنخفض المقترح في البرنامج الفرعي ١، وارتأت ضرورة حصول هذا البرنامج الفرعي على مزيد من الموارد، وخاصة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالحق في التنمية، ولا سيما نظرا لتجاهل هذا الحق من الناحية التاريخية. ولاحظ آخرون أن الأنشطة المتعلقة بالحق في التنمية تنعكس بصورة مناسبة في برنامج العمل المقترح. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء تخفيض الموارد في إطار البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣.

٢٢٩ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء مستوى الموارد المنخفض المقترح بالنسبة للأنشطة المتعلقة بتنفيذ البرنامج المتعلق بعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، الذي يأخذ في الاعتبار بصفة خاصة بتوصية لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والثلاثين، بعقد مؤتمر عالمي بشأن الموضوع في عام ٢٠٠١، على الأكثر.

٢٣٠ - وتساءل عدد من الوفود عن معايير توزيع الموارد بين أجهزة صنع السياسات، والأنشطة الفنية، وخدمات الدعم، فضلا عن توزيعها بين البرامج الفرعية وداخلها. وارتأى بعض هذه الوفود إنه قد تلزم هذه المعلومات لتيسير استعراض الجمعية العامة لمقترحات الميزانية، واتخاذ قرار بهذا الصدد. وارتأى عديد من الوفود أنه كان يتعين توفير مزيد من المعلومات التفصيلية في البرنامجيين الفرعيين ١ و ٣، بشأن الموارد المتعلقة بكل عنصر، مثل الحق في التنمية والبحث والتحليل في إطار البرنامج الفرعي ١؛ والخدمات الاستشارية والتعاون التقني، وإجراءات تقصي الحقائق، والأنشطة الميدانية في إطار البرنامج الفرعي ٣.

٢٣١ - وارتأى عديد من الوفود أنه لم يتم بصورة كافية إبراز الأثر المشترك لحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني. واعتبر عديد من الوفود أن الإجراءات الوقائية في مجال حقوق الإنسان لم توضح بصورة كافية. وارتأى البعض أنه لم يتم تناول الحقوق الاجتماعية والثقافية بصورة كافية. ورفض عديد من الوفود الإشارة المحددة إلى الإجراءات الخاصة والموضوعية، والإشارة إلى البلدان، حيث لا يمكن للأمانة العامة التنبؤ بما إذا كانت هذه الولايات ستستمر في فترة السنتين المقبلة. واعتبرت تلك الوفود ذلك انتهاكا للأحكام التي تقرر أن يتم تمويل الولايات الجديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة من صندوق الطوارئ. وبصفة مماثلة لاحظت هذه الوفود أن تقديم هذا المقترح يؤدي إلى إنشاء صندوق مصغر للطوارئ في هذا الباب، مع مراعاة أنه لا يمكن اعتبار الأنشطة السالفة الذكر سنوية من حيث طابعها. وأكدت وفود أخرى أنه لدواعي توخي الحيطة من الناحية المالية، ينبغي أن يدرج اعتماد كامل لهذه الأنشطة، وأشارت تلك الوفود إلى أنه لا يتم القيام بأي استعراض لجميع الولايات سنويا. وارتأى بعض الوفود أن وصف أنشطة المقررين الخاصين والتقارير ذات الصلة مفصل للغاية وكان يتعين أن يكون ذا طابع عام أكثر، دون الإشارة إلى البلدان بالاسم.

٢٣٢ - وارتأت وفود عديدة أن برنامج العمل متوازن بصورة جيدة وأيدوا زيادة الموارد المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وخاصة لمكتب نيويورك. واعتبرت وفود أخرى أن نقل الموارد إلى المفوضية سيضعف برنامج العمل الفني لمركز حقوق الإنسان. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء الزيادة الكبيرة في موظفي مكتب نيويورك. وأضاف قائلا إنه سيلزم تقديم تقرير واضح بشأن المهام التي يتعين أن يؤديها أولئك الموظفين الجدد، قبل اتخاذ أي قرار نهائي في هذا الصدد.

٢٣٣ - وارتأى عدد من الوفود ضرورة إعادة صياغة التفسيرات الواردة في الفقرة ٢٢-٢٤ بشأن عدم إدراج موارد للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بصورة أكثر إيجابية لتجنب إعطاء انطباع بأن قرارا قد اتخذ بالفعل مفاده أن الاتفاقية المعنية لن تصبح نافذة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للفقرة بصيغتها تلك.

٢٣٤ - وأيد بعض الوفود أنشطة اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. إلا أنه اعتبر أن مستوى الموارد المقترح للأنشطة التي يقوم بها عضو ثالث، يزيد عن الحد.

٢٣٥ - ومع الإشارة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥١، الفرع الثاني، الفقرة ٤ والذي اعتمدت فيه البرنامج ١٩ - حقوق الإنسان، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، دون الإخلال بنظر الجمعية في العملية الجارية المتعلقة بإعادة تشكيل مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، اعتبر بعض الوفود أنه ما زال يتعيَّن القيام بتحليل حكومي دولي مناسب لعملية إعادة تشكيل المركز. وارتأت وفود أخرى أنه لا يلزم مثل هذا التحليل. وأعرب عديد من الوفود عن تأييدهم لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان. وارتأت وفود أخرى أنه ينبغي الاسترشاد في إعادة تشكيل المركز بالمبادئ الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا، وتوجيه ذلك صوب التنفيذ الكامل لجميع الولايات.

٢٣٦ - واقترحت وفود عديدة إدخال التعديلات التالية على نص الباب ٢٢:

(أ) في الفقرة ٢٢-١:

'١' في الجملة الأولى: تضاف عبارة "والتربوي والصحي" بعد عبارة "الثقافي والإنساني".

'٢' تنقح العبارة الواردة في السطر السادس على النحو التالي:

"ضرورة تعزيز التعاون الدولي بصورة كبيرة، ومواصلة زيادة تنسيق وفعالية جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. البرنامج ..."؛

'٣' بعد الجملة الأولى، تضاف الجملة الجديدة:

"وهو يستند إلى المبادئ والتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا"؛

'٤' في الجملة الثانية، يستعاض عن العبارة الواردة بين عبارة "... التركيز على ..." وعبارة "... وعلى أكثر ... فعالية ..." بالعبارة التالية:

"توفير القيادة المعنية بقضايا حقوق الإنسان وتأكيد أهمية حقوق الإنسان في البرامج الدولية والوطنية، وتحسين احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وذلك في جملة أمور من خلال تعزيز التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية وإدراج تلك المعايير في التشريعات الوطنية للدول،

واعتماد نهج شامل ومتكامل للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حفز الإجراءات التنسيقية الشاملة لكامل منظومة الأمم المتحدة"؛

'٥' في الجملة الثانية، يدرج بعد عبارة "يركز على" ما يلي:

"تدابير تحدد، في جملة، أمور طرق ووسائل اعتماد نهج أكثر توازنا وإنصافا تجاه تعزيز حماية كل جوانب حقوق الإنسان وخاصة المراعاة الواجبة لسد الفجوة الحالية بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوق الثقافية، فضلا عن":

'٦' في الجملة الثانية أيضا، يستعاض عن عبارة "على الصعيد الوطني" بعبارة "على الصعيدين الوطني والدولي"؛

'٧' وفي الجملة نفسها أيضا، تدرج بعد لفظة "حماية" لفظة "جميع"؛

'٨' وفي الجملة نفسها أيضا، تدرج لفظة "جميع" بعد لفظة "تحقيق"؛

(ب) وفي الفقرة ٢٢-٢:

'١' يستعاض عن عبارة "وبالتالي" بعبارة "التي أسندت إلى فريق اللجنة الثالثة العامل المفتوح العضوية بموجب المقرر ٥٠٨/٤٨"؛

'٢' بعد كلمة "وفعالية"، تدرج عبارة "من أجل تلافي أي ازدواج بلا موجب"؛

(ج) في الفقرة ٢٢-٣:

'١' يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

"وللاستجابة للنهج العالمي المتكامل الجديد فيما يتعلق بحقوق الإنسان الذي يستند إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، ويركز على الطابع المترابط والمتماسك وغير القابل للتجزئة لجميع حقوق الإنسان، فقد شرع في عملية إعادة تشكيل وتنظيم لبرنامج حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان، على التوالي. ويجب تقييم نطاق هذه العملية ونتائجها وينبغي توجيهها صوب التنفيذ الكامل لأهداف إعلان وبرنامج عمل فيينا".

'٢' يستعاض عن الجملة الثالثة بما يلي:

"وسينفذ هذا البرنامج من خلال هيكل إداري جديد مؤقت وضع في عام ١٩٩٦، تُنتظر الموافقة عليه من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة"؛

(د) في الفقرة ٢٢-٤:

'١' في الجملة الأولى، تضاف بعد عبارة "البحث والتحليل" عبارة "بما في ذلك معالجة المشاكل الناشئة ووضع معايير وصكوك جديدة،"؛

'٢' في الجملة نفسها، يستعاض عن عبارة "اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد فيما يتعلق بالحق في التنمية" بعبارة "اعتماد وتنفيذ استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد لتعزيز وحماية الحق في التنمية"؛

(هـ) في الفقرة ٢٢-٥:

'١' في الجملة الأولى، تضاف بعد عبارة "سيادة القانون" عبارة "وإنشاء المؤسسات الوطنية،"؛

'٢' في الجملة الثانية، تضاف بعد لفظة "فتشمل" عبارة "استباق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والرد على الانتهاكات،"؛

'٣' في الجملة نفسها، تحذف عبارة "والاضطلاع بأنشطة وعمليات ميدانية فعالة في مجال حقوق الإنسان"؛

'٤' في الجملة نفسها، تضاف بعد كلمة "معزز" عبارة "ومرشد ومواءم"؛

'٥' في نهاية الجملة نفسها، يستعاض عن عبارة "يقوم على تحقيق التساوق في العمل وترشيده" بعبارة "بغية تمكينها من تنفيذ ولاياتها في جميع بلدان العالم"؛

(و) يستعاض عن الفقرة ٢٢-٢٤ بما يلي:

"ستقدم الموارد للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ عندما يبدأ نفاذ اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وسيبذل مزيد من الجهود لتعزيز تنفيذ اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩"؛

(ز) في الفقرة ٢٢-٢٩:

‘١’ تضاف بعد عبارة "المفوض السامي" عبارة "ومركز حقوق الإنسان"؛

‘٢’ تضاف عبارة "التي تتمتع بالولايات التشريعية ذات الصلة" بعد كلمة "الأنشطة"؛

(ح) في الفقرة ٢٢-٣٣: يستعاض عن كلمة "رصد" بكلمة "تعاون"؛

(ط) في الفقرة ٢٢-٣٧: تضاف إلى نهاية الفقرة بعد عبارة "حقوق الإنسان" عبارة "بما في ذلك معالجة المشاكل الناشئة"؛

(ي) تنقح الفقرة ٢٢-٣٧ ليصبح نصها كما يلي:

"تركز الأنشطة المضطلع بها تحت هذا البرنامج الفرعي على: (أ) وضع استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد لإعمال الإعلان المتعلق بالحق في التنمية والولايات اللاحقة وإعلان وبرنامج عمل فيينا وتنسيقها وتعزيزها، و (ب) إجراء بحوث وتحليلات لغرض تعزيز جميع حقوق الإنسان وتحسينها وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية"؛

(ك) في الجملة الأولى من الفقرة ٢٢-٣٨: تضاف بين كلمة "ستتخذها" وعبارة "الهيئات المنشأة بمعاهدات" عبارة "هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها ..."؛

(ل) في الفقرة ٢٢-٤٠ (ج) ‘١’: يستعاض عن عبارة "الحكم الجيد" بعبارة "الحكم الخاضع للمساءلة"؛

(م) في الفقرة ٢٢-٥٣: تنهى الجملة الأولى بعد عبارة "مشاريع التعاون التقني" ويستعاض عن عبارة "تقدم الدعم لحقوق الإنسان" بعبارة "وتقدم أيضا، بناء على طلب الحكومات المعنية، الدعم لحقوق الإنسان، عند انطباق ذلك"؛

(ن) في الفقرة ٢٢-٥٥:

‘١’ تضاف في الجملة الأولى عبارة "موضوعية وغير منحازة" بعد لفظة "معلومات"؛

‘٢’ في نهاية الجملة الأولى، تضاف العبارة التالية: "مع المراعاة الواجبة لمبادئ الموضوعية وعدم التحيز واللاانتقائية والشفافية في استخدام المعلومات"؛

(س) في الجملة الأولى من الفقرة ٢٢-٥٦، تحذف عبارة "وغيرها"؛

(ع) الفقرة ٢٢-٥٧ (ج):

'١' في الفقرة الفرعية '١'، تضاف بعد عبارة "تنسيق مستمر" عبارة "، وفقا للولايات التشريعية ذات الصلة،"؛

'٢' في الفقرة الفرعية '٢' تضاف بعد عبارة "المؤسسات الأكاديمية" عبارة "التي تتمتع بعلاقات استشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراريه ١٢٩٦ (د - ٤٤) و ١٩٩٦/٣١،"؛

النتائج والتوصيات

٢٣٧ - لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن توصية تقدمها للجمعية العامة بالموافقة على الرد البرنامجي للباب ٢٢، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وبناء على ذلك، توصي الجمعية العامـــــة بأن تقدم، لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، باستعراض السرد البرنامجي للباب ٢٢، مع إيلاء الاهتمام الواجب للملاحظات الواردة في الفقرة ٢٣٦ أعلاه.

الباب ٢٣ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين

٢٣٨ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٨ العقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٣، توفير الحماية والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٣٩ - أعربت عدة وفود عن تأييدها وتقديرها للأعمال البالغة الأهمية التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعالجة مشاكل اللاجئين وكذلك للأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المفوضية سويا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في حالات الطوارئ الإنسانية. وأعربت عدة وفود عن تأييدها بخاصة للأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لتشجيع ووضع حلول إقليمية شاملة، ولبرامج تدريب السلطات الوطنية والشركاء التنفيذيين في الميدان.

٢٤٠ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للأنشطة التي تعالج الاحتياجات المحددة للمرأة والطفل. وذكر أيضا أن تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا ينبغي أن تقوم به وكالات أخرى مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية بغية تمكين المفوضية من استخدام مواردها في المجالات التي تقع مباشرة ضمن ولايتها.

٢٤١ - وأثنى بعض الوفود على تحسين الكفاءة من خلال مشروع دلفي وأيدت هذه الوفود بقوة توقيع مذكرة التفاهم مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة كوسيلة لتخفيض التكلفة وتجنب الازدواجية، ولاحظت مع الارتياح الإصلاحات المثيرة للاهتمام الجاري إدخالها. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء التخفيضات المقترحة لعدد الموظفين.

٢٤٢ - ولاحظ بعض الوفود أن البرنامج الفرعي ٢ لم يشر فيه إلى المساعدة المقدمة إلى البلدان المتلقية. وأوضحت الأمانة العامة أن المفوضية دائما ما تكفل استفادة المقيمين المحليين فضلا عن اللاجئين من مساعدتها.

٢٤٣ - وطلب بعض الوفود إيضاحا بشأن الطريقة التي تعتزم بها المفوضية معالجة أي نزوح سكاني نتيجة للصراعات. وطلب تقديم توضيح أيضا بشأن مسألة مماثلة تتعلق باللاجئين الذين أصبحوا قوة مزعزعة للاستقرار؛ واقترح وفد وقف المساعدة المقدمة لهم. وأوضحت الأمانة العامة أن المفوضية تتصرف وفقا لولايتها، وأحكام الاتفاقيات ذات الصلة، وأي ولاية تشريعية إضافية تعتمدها الجمعية العامة.

٢٤٤ - وأعرب وفد عن قلقه البالغ بشأن الافتقار إلى الشفافية في الإعلان عن مناسبات تدريب المسؤولين الحكوميين والشركاء، غير الحكوميين، بشأن قانون اللاجئين فضلا عن التعاون التقني. وأوضحت الأمانة العامة أن المعلومات قد نشرت عن طريق الكاتب الميدانية للمفوضية فضلا عن مقرها في جنيف وذكر نفس الوفد أن تلك المعلومات لم تنشرها جميع المكاتب الميدانية للمفوضية. وينبغي بالتالي نشرها قبل فترة كافية لتمكين جميع الدول الأعضاء من فرصة الاشتراك في تلك البرامج التدريبية والاستفادة منها.

٢٤٥ - واقترح أحد الوفود ادخال التعديلات التالية على سرد الباب:

في الجملة الأولى من الفقرة ٢٣-١١ يستعاض عن عبارة "بالمساعدة على إعادة الادماج" بعبارة "والمخططة في كل من البلد المضيف والبلد الأصلي ولا سيما في البلدان النامية حيث تتوقف جدوى إعادة التوطين بدرجة عالية على وجود هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية مبشرة بالخير."

النتائج والتوصيات

٢٤٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢٣ توفير الحماية والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على أن ينظر فيه بمزيد من التفصيل كما ورد في الفقرة ٣٥ من المقدمة، مع إدخال التعديلات التالية:

(أ) في الفقرة ٢٣-٣، تحت البند (أ)، يستعاض عن عبارة "التحركات السكانية القسرية" بعبارة "التشريد السكاني القسري" وإدراج لفظة شاملة بعد لفظة "حلول"؛

(ب) في الفقرة ٢٣-٣ أيضا، يضاف بند جديد (د) نصه كما يلي: "تقديم المساعدة الإنسانية لرعاية وإعالة اللاجئين على نحو متناسب، على أساس مبدأ التضامن والتقاسم الدولي للأعباء؛ وسيولي الاهتمام الواجب لوجود اللاجئين المطول ولا سيما في البلدان النامية." ويعاد ترقيم البنود اللاحقة تبعا لذلك؛

(ج) في الفقرة ٢٣-٧ تضاف الجملة التالية في آخر الفقرة: "وستؤدي اللامركزية، فضلا عن تفويض السلطة وتوزيع الموارد على المكاتب الإقليمية إلى تحسين الأداء وتوفير المرونة اللازمة"؛

(د) في الفقرة ٢٣-١٠ (ج) '٦': بعد لفظة "حلول"، يدرج ما يلي: "وينبغي لهذه الحلول أن تكون واقعية وعلى أساس كل حالة على حدة."؛

(هـ) في الفقرة ٢٣-١١ تدرج في الجملة الأولى عبارة "وإعادة التوطين" بعد عبارة "التوطين المحلي".

الباب ٢٤ - اللاجئون الفلسطينيون

٢٤٧ - في الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ٢٤، اللاجئون الفلسطينيون، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٤٨ - أعربت وفود كثيرة عن تأييدها القوي للأنشطة التي يضطلع بها البرنامج، وعن الأمل في أن يستأنف الطرفان المعنيان المفاوضات. وأكد عدد من الوفود أهمية البرنامج، ولا سيما من حيث صلته بإطار عملية السلام. ورحبت بعض الوفود بالتعاون بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأعربت بعض الوفود عن بالغ تقديرها لموظفي الأونروا وشجعتهم على مواصلة تنفيذ برامج الوكالة. وأعربت الوفود ذاتها عن الأمل في أن يتسنى ضمان الموارد اللازمة من أجل تنفيذ البرنامج. وعلق أحد الوفود على العرض المفصل والواضح لبرنامج العمل الذي يتضمنه الباب، وشجع الأمين العام على كفالة إتاحة الموارد الكافية لهذا الباب، من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية. وأشار أحد الوفود إلى التزام حكومة بلده بأنشطة الأونروا والدور الحيوي الذي تؤديه بالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكنه ذكر أن الباب ٢٤ لا يشير إلى الجهود المبذولة لزيادة تبسيط أنشطة الوكالة.

النتائج والتوصيات

٢٤٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢٤، اللاجئون الفلسطينيون، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

الباب ٢٥ - المساعدة الإنسانية

٢٥٠ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٥، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٥١ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لأنشطة إدارة الشؤون الإنسانية. وأيدت الأولويات المقترحة ضمن برنامج العمل ومنها بوجه خاص التأكيد على تعزيز المهام التنسيقية لهذه الإدارة والاقتراح المتعلق بتوزيع الموارد ضمن الباب. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للمساهمة الممتازة التي تقدمها هذه الإدارة لأنشطة الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بتشرنوبيل وأكدت أنه ينبغي زيادة تعزيزها.

٢٥٢ - وأعربت عدة وفود عن قلقها لاعتماد هذه الإدارة بدرجة عالية على التمويل من خارج الميزانية واعتبرت أن هذه الحالة لا تتطابق مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وشددت وفود أخرى على أنه ينبغي منح جميع أنشطة المنظمة تمويلا مضمونا وينبغي تحاشي الاعتماد المفرط على الأموال الخارجة عن الميزانية.

٢٥٣ - وشدد عدد من الوفود على أهمية أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها هذه الإدارة والحاجة إلى تنسيق وثيق مع الأنشطة المماثلة لغيرها من إدارات الأمانة العامة أو غير ذلك من الكيانات ذات الصلة. كما شددت على الحاجة إلى قيام هذه الإدارة بدور أكثر نشاطا في مجال الدعوة لحظر عالمي لاستخدام الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها وتصديرها. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى تمكين الأمم المتحدة من كفالة أنه ليس لأية دولة أن تطبق أية قيود يمكن أن تعوق أو أن تحول، بوجه آخر، بأي شكل من الأشكال، من الانتفاع بتكنولوجيا تطهير الألغام. وينبغي لها أيضا أن توفر الوسائل المالية اللازمة لإنجاز هذه المهام. وأكد الوفد نفسه أنه ينبغي أن توضع في الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة نحو الهيئات الحكومية الدولية وبوجه خاص الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٤٩/٥١، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٥٤ - وبالنظر إلى أنشطة الحد من الكوارث شددت بعض الوفود على أن هذا العمل يتعلق على نطاق واسع ببناء القدرة الوطنية على المدى الطويل وينبغي، بوصفه ذلك، أن يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدلا من إدارة الشؤون الإنسانية.

٢٥٥ - وأشارت عدة وفود إلى إعادة تشكيل الأمانة العامة الجارية واعتبرت أنه ينبغي أن يجري حوار أشد بين الدول الأعضاء والأمين العام بشأن إعادة تشكيل الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. وأوصت بعض الوفود بألا تتخذ قرارات بشأن دور إدارة الشؤون الإنسانية إلى أن يعلن عن مقترحات الأمين العام الإصلاحية بشأن الشق الثاني وإلى أن ينظر فيها.

٢٥٦ - وشددت بعض الوفود على الحاجة على قيام الأمانة العامة بالتنفيذ الكامل للتوصيات بشأن التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية، على النحو الذي استعرضته به وأوصت به في دورتها الحالية.

٢٥٧ - وأكد أحد الوفود أن المساعدة الإنسانية لا ينبغي أن تخفض قبل الأوان وأنه ينبغي توفير الموارد المناسبة للانتقال اللين من جهود الإغاثة إلى إعادة التأهيل والتنمية.

النتائج والتوصيات

٢٥٨ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على سرد برنامج الباب ٢٥، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على أن ينظر فيه بمزيد من التفصيل كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة.

الباب ٢٦ - الإعلام

٢٥٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٤ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٦، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٦٠ - أعربت الوفود عن تأييدها الكامل للأنشطة الواردة تحت هذا الباب ولبرنامج الإعلام. وشددت تلك الوفود على أهمية نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة في جميع أنحاء العالم وبالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام كجهة تنشر المعلومات لتحسين صورة المنظمة وجعل شعوب العالم على إطلاع بين على عمل الأمم المتحدة وذلك بتنفيذ الأنشطة البرنامجية المأذون بها.

٢٦١ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للجهود المبذولة لتبسيط برامج الإعلام وإعادة تشكيلها في ضوء التخفيض في الموارد. وأشارت وفود عديدة إلى أن التخفيض في الموارد وإعادة توجيه أنشطة الإدارة ينبغي ألا يؤثر على نحو سيئ في نوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة في أداء ولايتها. وشددت على ضرورة تنفيذ ولايات الإدارة بتوجهاتها الجديدة. وارتأت وفود أخرى أن تنفيذ برنامج العمل يمكن تحقيقه من إجمالي الموارد المقترحة.

٢٦٢ - وفيما يتعلق بنشر المعلومات عن طريق الشبكات الالكترونية وقواعد البيانات، أعربت وفود عديدة عن تقديرها للابتكارات التكنولوجية التي أدخلت في هذا الصدد. بيد أنها شددت على ضرورة عدم استخدام تلك التكنولوجيات المتطورة على حساب وسائل نشر المعلومات التقليدية أكثر، كالمطبوعات والملصقات والبرامج الإذاعية والوسائط المسموعة والمرئية نظرا لأن هذه الوسائط هي السبيل الوحيد المتاح للوصول إلى المعلومات في عدد من البلدان. وينبغي في ظل هذه الظروف مواصلة نشر المعلومات من خلال البرامج المطبوعة والإذاعية. ونبه عدد من الوفود إلى منجزات التكنولوجيات لم تستقر بعد في عدد من البلدان. وينبغي للإدارة بالتالي أن تراعي مختلف قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات. وارتأت تلك الوفود أن الاعتبار الأول ينبغي أن يكون نشر المعلومات على جميع شعوب العالم على أكبر نطاق. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها الكامل لنشر المعلومات عن طريق الوسائط الالكترونية لأن ذلك سيخفض كثيرا من مستوى الموارد المطلوبة لتنفيذ ولايات الإدارة. وارتأى بعض الوفود أن على الإدارة أن تعزز علاقاتها الحالية مع شبكات الطباعة والإذاعة.

٢٦٣ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه من عدم التكافؤ في استعمال الإدارة للغات. ورأت تلك الوفود أنه ينبغي الالتزام بقرار الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات التزاما دقيقا وأنه ينبغي أن تكون المنتجات الإعلامية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأبدت أسفها لعدم ترجمة بعض المنشورات إلى اللغات الرسمية التي وفقا لما اعتمد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وأعربت عن تفضيلها لتعديل الفقرة ٢٦-٣٩ على النحو التالي:

في الفقرة ٢٦-٣٩ '١' (أ)، بعد عبارة "حولية الأمم المتحدة"، يستعاض عن عبارة "(ستة أعداد سنويا باللغتين الانكليزية والفرنسية" بعبارة "(ستة أعداد سنويا بجميع اللغات الرسمية)".

وأوضح ممثل الأمين العام أن الإدارة تبذل قصاراها، في نشر المعلومات، للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور. وأشير إلى أن المواد الإعلامية ليست وثائق رسمية وإلى أن المنتجات الإعلامية وإن كان ينبغي أن تكون بلغتي عمل الأمم المتحدة (الإنكليزية والفرنسية) بقدر الإمكان وفي حدود ما تسمح به الموارد؛ فإن تلك المنتجات الإعلامية نشرت باللغات المطلوبة وباللغات الرسمية الست أحيانا وبلغات أخرى، بحسب الاحتياجات المحلية والمناطق الإقليمية المعنية. فالاعتبار الأهم بالنسبة لبرنامج الإعلام هو ضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور وإبلاغهم بأنشطة المنظمة.

٢٦٤ - وأيدت وفود عديدة عمل مراكز الأمم المتحدة للإعلام وشددت على أهمية تعزيز دور تلك المراكز في البلدان النامية. ولئن أعرب بعض الوفود عن تقديره لتعزيز مراكز الإعلام، فإنها أعربت مع ذلك عن قلق مؤداه أنه في حين تعزز مراكز الإعلام في البلدان المتقدمة النمو، فإن المراكز الموجودة في البلدان النامية قد يجري دمجها مع برامج أخرى للأمم المتحدة. وشدد في هذا الصدد أحد الوفود على أهمية إجراء مشاورات مسبقة مع فرادى الحكومات التي قد تتأثر مباشرة من عملية الإدماج.

٢٦٥ - وارتأى بعض الوفود أن القدر الكبير من الموارد المقترح نقله من دائرة الإعلام في فيينا إلى مركز إعلام آخر قد يؤثر سلبا في تنفيذ أنشطة ذلك المكتب. وأعربت تلك الوفود أيضا عن قلقها إزاء التخفيضات المقترحة في إطار أنشطة دائرة الإعلام في جنيف.

٢٦٦ - وأعرب بعض الوفود عن القلق من الاختلال في نشر المعلومات عن مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة، وهو اختلال نشأ عن التشديد على عمليات حفظ السلام. وشددت تلك الوفود على ضرورة إيلاء الاهتمام المناسب للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

النتائج والتوصيات

٢٦٧ - أحاطت اللجنة علما بالسرد البرنامجي للباب ٢٦، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترى السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على أن ينظر فيه بمزيد من التفصيل كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة، مع إجراء التعديل التالي:

بالاشارة إلى الفقرة ٢٦-٣٩، أوصت اللجنة باستعراض اللغات المستخدمة للمواد المنشورة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن تعدد اللغات.

الباب ٢٧ - الخدمات الإدارية

٢٦٨ - نظرت اللجنة في جلساتها من ٢٥ إلى ٢٧، المعقودة في ٢٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٧، الخدمات الإدارية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وكان معروضا عليها الميزانيات البرنامجية المقترحة فيما يتعلق بالأبواب الفرعية ٢٧ ألف، مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم، و ٢٧ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، و ٢٧ دال، خدمات الدعم، و ٢٧ واو، الإدارة، جنيف، و ٢٧ زاي، الإدارة، فيينا، و ٢٧ حاء، الإدارة، نيروبي من الباب ٢٧.

٢٦٩ - وعرض وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم الباب ٢٧، وأشار إلى أن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم ستقوم بالدور الرائد في تنفيذ عملية إعادة توجيه وإعادة تشكيل إدارة الأمم المتحدة التي اقترحها الأمين العام. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن تركيز العمل في فترة السنتين القادمتين سينصب على مهام تعزيز الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي ورصد الأداء. وستعطى أولوية عالية للممارسة الفعالة والمتساوقة لمهام الإدارة، ووضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة والإبقاء عليها، وتعزيز استجابة الأمانة العامة للاحتياجات المتغيرة والمتزايدة للمنظمة.

٢٧٠ - ووجه انتباه اللجنة إلى تنوع أعمال إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، التي تشتمل أنشطتها على إدارة الموارد المالية والموارد البشرية وعمليات الدعم. وتوفر هذه الخدمات دعامة الأداء الكفؤ والفعال لأعمال المنظمة، وتمهد الخدمات الإدارية ذات الكفاءة الطريق لتقديم النواتج والخدمات على نحو مفيد وفي حينه إلى الدول الأعضاء.

المناقشة

٢٧١ - أعرب عدد من الوفود عن سروره بملاحظة أن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم ستقوم بالدور الرائد في تنفيذ عملية إعادة توجيه وإعادة تشكيل إدارة الأمم المتحدة التي اقترحها الأمين العام. وأعرب عدد كبير من الوفود عن تقديره للأهمية المعطاة إلى أنشطة لجنة البرنامج والتنسيق والوظيفة الإضافية المطلوبة لخدمة اللجنة. وأولت وفود كثيرة قدرا كبيرا من الأهمية للأنشطة المدرجة تحت الباب ٢٧ وأشادت بالمحاولات الجادة المبذولة من أجل تحقيق تخفيضات.

٢٧٢ - وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن مقترحات الأمين العام فيما يتصل بالباب الفرعي ٢٧ جيم، إدارة الموارد البشرية، والباب الفرعي ٢٧ هاء، خدمات المؤتمرات من الباب ٢٧، لم تكن قد أصدرت وقت استعراض اللجنة لهذا الباب.

٢٧٣ - وفيما يتعلق بالموظفين المقدمين بدون أجر، أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء استخدام الموظفين المقدمين بدون أجر في هذا الباب، وأشارت إلى أنه ينبغي ألا يلجأ إلى استخدام مثل هؤلاء الموظفين إلا في الحالات التي تكون فيها المهارات غير متاحة في المنظمة. وأوضحت هذه الوفود نفسها أنه كان ينبغي أن تذكر المبررات فيما يتعلق بالمهارات الخاصة التي يمتلكها الموظفون المقدمون بدون أجر في سرد البرنامج. وأعربت عن رأي مفاده أنه لو كانت قد وفرت موارد للوظائف للاضطلاع بأنشطة البرنامج، لما كانت هناك حاجة إلى الاستعانة بالموظفين المقدمين بدون أجر. وأوضحت هذه الوفود أنه ينبغي ألا يضطلع هؤلاء الموظفون المقدمون بدون أجر بمهام ذات طابع حساس أو سري، مثلا في مجالات إقامة العدل والشراء. وأشار وفد آخر إلى تضارب المصالح عندما يؤدي موظفون مقدمون بدون أجر مهام ينبغي أن يؤديها موظفون معينون وفقا للقواعد والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في المنظمة.

٢٧٤ - وأدلت وفود كثيرة بتعليقات على الحاجة إلى إعادة تشكيل شعبة المشتريات والنقل، آخذة في الاعتبار القرار المتعلق بإصلاح المشتريات الذي اتخذته الجمعية العامة (٢٣١/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، بما في ذلك إبراز بالاحتياجات المتوقعة من الموظفين وملء الوظائف بموظفين من الأمم المتحدة.

النتائج والتوصيات

٢٧٥ - أحاطت اللجنة علما بالسرود الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة للأبواب الفرعية ٢٧ ألف، و ٢٧ باء، و ٢٧ دال، و ٢٧ واو، و ٢٧ زاي و ٢٧ حاء من الباب ٢٧، الخدمات الإدارية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بمواصلة النظر فيها كما جاء في الفقرة ٣٥ من المقدمة. ولاحظت اللجنة بأسف أنه لم يكن لديها المقترحات المتعلقة بالبابين الفرعيين ٢٧ جيم، الموارد البشرية والتنظيم، و ٢٧ هاء، خدمات المؤتمرات. ولغياب المقترحات المتعلقة بهذين البابين الفرعيين، لم تتمكن اللجنة من إبداء أي تعليقات فيما يتصل بمقترحات الأمين العام في هذا الصدد.

٢٧٦ - وأحاطت اللجنة علما بالتفسير الذي قدمته الأمانة العامة ومفاده أن اللجنة لم تقم في الماضي باستعراض أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة المتصلة بالخدمات الإدارية. وبناء على ذلك، وفي سياق إصدار الكراسات، تقرر إصدار هذا الباب أخيرا حتى يتسنى القيام في الوقت المناسب بإصدار الأبواب التي درجت اللجنة على النظر فيها. وللأسف، نتج عن الطلب على الوثائق الناشئة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مزيد من التأخير في إصدار البابين الفرعيين ٢٧ جيم و ٢٧ هاء بجميع اللغات الرسمية.

الباب ٢٨ - المراقبة الداخلية

٢٧٧ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٧، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٢٨، المراقبة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقام بعرض الباب وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية، الذي أوضح أن الزيادة المقترحة في الموارد هي في قدر كبير منها نمو مرجأ من الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وأن المكتب لا يزال جديدا وبصدد التكيف مع الطلبات المتنامية.

المناقشـــة

٢٧٨ - أعربت وفود عديدة عن تأييدها الكامل لدور المكتب والمهام المنوطة به. وأبرزت تلك الوفود أهمية ولاية المكتب وشددت على تحول المكتب إلى جزء مفيد جدا ولا غنى عنه من أجهزة المنظمة. وارتأى بعض الوفود أن العلاقة والتنسيق والتعاون بين المكتب وأجهزة المراقبة الداخلية الأخرى ينبغي مراعاتها في برنامج العمل. وشددت عدة وفود على أن المكتب ليست له ولاية تغيير البرامج الرئيسية للمنظمة. وارتأت وفود أخرى أن قيام المكتب بتوفير الدعم للهيئات الحكومية الدولية في هذا الصدد عمل يدخل في صميم مهامه. واعترضت عدة وفود على عبارة "عن طريق تغيير محتواها، وإعادة النظر في أهدافها" الواردة في الفقرة ٢٨-١٧ واقترحت حذفها.

٢٧٩ - ورحبت عدة وفود بالتشديد الذي حظي به الرصد والتقييم. وارتأت وفود أخرى أن العلاقة بين المكتب والصناديق والبرامج التنفيذية كان ينبغي تحديدها على نحو أوضح. وأبدت عدة وفود اعتراضات قوية على صياغة السرد الوارد في الفقرة ٢٨-٦٣ من البرنامج الفرعي ٤، التحقيق، واقترحت تعديله وإعادة صياغته بعناية.

٢٨٠ - وأعرب بعض الوفود عن قلقه من عدد الموظفين المقدمين بدون مقابل تحت هذا الباب وأشارت إلى أن استخدامهم يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨١ - وتساءل بعض الوفود عن سبب النمو المقترح للبرنامج مقارنة مع البرامج الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد المقترحة للمعدات ومصروفات التشغيل العامة والحاجة إلى وحدة إدارية مستقلة، باعتبار أن هذا البرنامج لم يكن من أولويات المنظمة. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء الزيادة التدريجية في الموارد المطلوبة تحت هذا الباب وعدم تبرير هذا النمو تبريرا كاملا. وأشارت تلك الوفود إلى أنه في حين أوصى المكتب بتدابير لتحقيق الكفاءة وبإحداث تخفيضات في الموارد بالنسبة للبرامج والأبواب الأخرى، فإنه لا ترد تحت هذا الباب أي مقترحات من هذا القبيل. وأوضحت تلك الوفود أنه نظرا للصعوبات المالية للمنظمة، كان يتوقع من مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن يحدد مكاسب الكفاءة داخل المكتب وعليه أن يكون قدوة بتقليل طلبه للموارد. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها الكامل للموارد المقترحة تحت هذا الباب وشددت على ضرورة توفير موارد كافية للمكتب ليتسنى له أداء مهامه. وارتأت تلك الوفود أن الموارد المقدمة إلى المكتب قد عوضت بما يفوقها بكثير عن طريق الوفورات الكبيرة التي حددها المكتب بالفعل. ولاحظ عدد من الوفود المستوى المتدني بدرجة غير متناسبـــة للمـــوارد المخصصة للبرنامج الفرعي ١، التقييم المركزي، مقارنة بغيره من البرامج الفرعية في هذا الباب. وارتأت وفود أخرى أنه ينبغي تزويد المكتب بالموارد ليضطلع بدوره على نحو كامل وأن الانفاق تعوضه الوفورات المحققة.

النتائج والتوصيات

٢٨٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ٢٨، المراقبة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، رهنا بالتعديل التالي:

في الفقرة ٢٨-٦٣، يحذف الجزء الأول من الجملة الأولى ليصبح نص الجملة كما يلي: "أنشأ القسم مكتبا في نيروبي في عام ١٩٩٦".

الباب ٢٩ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

٢٨٣ - في الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في الباب ٢٩، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المناقشة

٢٨٤ - أعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء التخفيضات الكبيرة في الاعتمادات المقترحة للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة. وطلبت بعض الوفود الحصول على إيضاح بشأن الفرق بين الميزنة الصافية والميزنة الإجمالية. وطلبت وفود أخرى إيضاحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراء من جانب الجمعية العامة فيما يتعلق بمقترحات الميزانية لكل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٢٨٥ - وأوضح ممثل الأمين العام أن ما يبدو أنه تخفيضات كبيرة في الاعتمادات المطلوبة للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة إنما يعزى إلى عملية الميزنة الصافية. وأشار إلى أنه خلال فترات السنتين السابقة، فإن الاعتمادات المطلوبة تحت باب النفقات كانت تتعلق بمجموع التكاليف بالنسبة إلى كل من اللجنة والوحدة، وكانت المبالغ المسددة من المنظمات الأخرى تضاف لحساب الأمم المتحدة تحت باب الإيرادات ٢. ولغرض تحديد المستوى الحقيقي للنفقات المنسوبة إلى الميزانية العادية تحديدا أكثر دقة، فإن الاعتمادات المطلوبة للجنة والوحدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تتعلق على وجه الحصر بحصة الأمم المتحدة في تكاليف هذه الأنشطة، دون إضافة أي مبالغ تحت باب الإيرادات. على أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فيما يتعلق بالتكاليف الكاملة للجنة والوحدة، أي مقترحات الميزانية الإجمالية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، لا تزال معروضة على الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها. أما الإجراء المطلوب اتخاذه من جانب الجمعية العامة فهو كالتالي:

(أ) الموافقة على الميزانيتين الإجماليتين للجنة والوحدة، وفقا لأحكام النظام الأساسي لكل منهما، على النحو المقترح في الجدولين ذوي الصلة تحت باب الميزانية، وهما ١٠٠ ٥٦٦ ١١ دولار للجنة و ٦٠٠ ٩٨٢ ٨ دولار للوحدة. وستشكل موافقة الجمعية العامة على الميزانيتين الإجماليتين الأساس الذي سيستند إليه قيام المنظمات المشاركة الأخرى بالوفاء بحصتها في التكاليف الكاملة للجنة والوحدة؛

(ب) الموافقة على الاعتماد ذي الصلة، المطلوب في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، والذي يمثل حصة الأمم المتحدة في مجموع التكاليف المتعلقة باللجنة والوحدة، أي ٩٠٠ ٣٢٢ ٣ دولار و ١٠٠ ٨٨٠ ١ دولار لكل من اللجنة والوحدة، على التوالي.

النتائج والتوصيات

٢٨٦ - أحاطت اللجنة علما بسرد الباب ٢٩، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالإجراءات المقابلة التي يلزم اتخاذها من جانب الجمعية العامة، وهي الموافقة على الميزانيتين الإجماليتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، والموافقة على الاعتماد ذي الصلة المطلوب في إطار الميزانيتين الصافيتين لهذه الأنشطة.

الباب ٣١ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

٢٨٧ - نظرت اللجنة في جلستها ١٧ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في الباب ٣١، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩.

المناقشة

٢٨٨ - رحبت وفود كثيرة بالتأكيد الذي وضع على أعمال الصيانة الرئيسية لممتلكات الأمم المتحدة وأعربت عن التأييد للمقترحات الواردة في الباب، وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه بدلا من القيام ببرنامج صيانة "إسعافي"، فإن القيام ببرنامج صيانة وقائية يكون أكثر فعالية من حيث التكاليف. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي تركيز أولوية برنامج التعديلات والتحسينات على الأماكن التي تعقد فيها الاجتماعات. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن برنامج التعديلات والتحسينات والصيانة الرئيسية ينبغي أن يكفل توفير ظروف عمل مقبولة للموظفين العاملين في المباني وللذين يحضرون الاجتماعات. وذكر وفد أنه ينبغي، رغم تأييده أهمية صيانة المباني، تخفيض الموارد المرصودة نظرا للحالة المالية الصعبة للمنظمة. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها الكامل للموارد المطلوبة تحت هذا الباب. وأكد عدد من الوفود ضرورة المحافظة على السلامة المعمارية لهياكل جميع مباني الأمم المتحدة.

النتائج والتوصيات

٢٨٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تدرس بمزيد من التفصيل السرد المتعلق بالباب ٣١، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، وأن تنظر في اعتماده.

باء - التقييم

١ - التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاء

٢٩٠ - نظرت اللجنة في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاء المحال إليها بمذكرة من الأمين العام يبين فيها موافقته على التوصيات الواردة في التقرير (E/AC.51/1997/2).

المناقشـــة

٢٩١ - ذكرت معظم الوفود أنها تجد التوصيات مقبولة وأنها توافق على تركيز التقييم على التحقق من احتياجات المستعملين وتقديم الخدمات لهم. ولاحظ كثير من الوفود الآثار المترتبة في الموارد على نتائج التقرير وأن أنشطة البرنامج وموارده تتركز بكثافة على إصدار المنشورات (الفقرة ٨٣) وأن تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية يحتاج لإعادة تشكيل فيما يتعلق بتدفق العمل والموظفين الجدد الذين تتوفر لهم مهارات مختلفة، واقتناء التكنولوجيا وإعادة تدريب الموظفين (الفقرة ٤٣). وأيدت معظم الوفود فكرة ترشيد المنشورات الاحصائية. وينبغي أن يتم الترشيد على أساس تدريجي مع المراعاة الواجبة لاحتياجات البلدان النامية والحقائق المتعلقة بواقعها وهي البلدان التي سوف تستمر استفادتها من تـــوزيع المنشورات المطبوعة بالمجان حتى تستطيع الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وحذر كثير من الوفود من أن إمكانية الاستمرار التجاري ربما لا تتفق مع الأهمية التي تمثلها المنشورات للدول الأعضاء لا سيما المنشورات المنهجية والتقنية. وأشار كثير من الوفود إلى التوزيع المتفاوت للقدرات التكنولوجية بين الدول الأعضاء. وحثت بعض الوفود على ضرورة التأكيد لجوانب القوة في البرنامج ولمساهماته فيه خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

النتائج والتوصيات

٢٩٢ - أثنت اللجنة على التقرير لما اشتمل عليه من استعراض شامل للبرنامج ووافقت على توصيفه لبرنامج الإحصاء باعتباره مثالا للأنشطة التي أجادت فيها الأمم المتحدة وأنه يلبي احتياجات مهمة للدول.

٢٩٣ - وأيدت اللجنة التوصيات الواردة في التقرير بشرط أن يقترح مدير الشعبة الاحصائية بإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة خطة للتنفيذ وجدولا زمنيا لاجتماع الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع للجنة الاحصائية في عام ١٩٩٨، وكان تأييد اللجنة مشروطا بأن تواصل الأمم المتحدة إصدار عدد من المنشورات كمسألة تسجيلية ولأسباب غير تجارية أخرى.

٢٩٤ - ورأت اللجنة أن تنفيذ الاستراتيجية المقترحة في التقرير، بما في ذلك تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، سيحتاج إلى تعزيز المهارات والتكنولوجيا واستمرار المساعدة التقنية بغية تعزيز وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيات المعلومات.

٢ - التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية

٢٩٥ - في الجلسات من الثانية إلى الرابعة المعقودة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت اللجنة في تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية، المحال إليها في مذكرة من الأمين العام تفيد أنه يوافق على التوصيات الواردة في التقرير (E/AC.51/1997/3).

المناقشة

٢٩٦ - علّق كثير من الوفود على إعداد التقرير في الوقت المناسب ذلك أن معظم المسائل التي تم تحليلها فيه ستستعرض في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧ في إطار بنود جدول أعماله المعنونة "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث". واعتبرت عدة وفود أن التقرير واستنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأنه ستتيح إسهامات مفيدة في عمل المجلس وفي أي إصلاح للأمم المتحدة. وذكر أحد الوفود أنه من المتوقع أن أي إصلاح في الميدان سيستفيد من التوصيات الواردة في التقرير بما أنها حظيت بتأييد الأمين العام. وذكرت عدة وفود أن اللجنة ينبغي أن تضع في اعتبارها أن الأمين العام سيقدم مقترحات للإصلاح في المستقبل القريب.

٢٩٧ - وبالنسبة إلى القسم المتعلق بالإغاثة والإنعاش، ارتأى أحد الوفود أنه لا ينبغي إنهاء عمليات الإغاثة الإنسانية أو تقليصها قبل الأوان إذ تترتب على ذلك آثار سلبية بالنسبة إلى عملية الإنعاش اللاحقة وأن استراتيجيات خروج الإدارة ينبغي أن تكون شاملة ومحايدة وموضوعية وغير مدفوعة باعتبارات سياسية.

٢٩٨ - وخلصت الوفود عموما إلى أن التوصيات المقدمة في التقرير سليمة ومتروى فيها. وأثناء المناقشة، أبدت الوفود ملاحظات بشأن التوصيات التالية:

(أ) التوصية ١ - شددت عدة وفود على أنه ينبغي، دونما تأخير، اعتماد قواعد وأنظمة إدارية مكيفة حسب أنشطة الطوارئ؛

(ب) التوصيات من ٢ إلى ٥ - اعتبرت عدة وفود أنه يتعين وجود دعم أنشط للحد من الكوارث الطبيعية مثلما أبرزت ذلك تلك المجموعة من التوصيات؛ وذكر أحد الوفود أن الحد من الكوارث الطبيعية يكون أكثر فعالية لو تم في سياق برنامج تنمية، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) التوصية ٦ - أكد كثير من الوفود أهمية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأيدت بقوة ما أوصي به من تعزيز للدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون الإنسانية إلى عمل اللجنة الدائمة؛

(د) التوصيتان ٧ و ٨ - أكدت عدة وفود أهمية تحقيق تنسيق ميداني فعال، وفي الوقت ذاته تقليص تكلفة وتعقد ترتيبات التنسيق إلى أدنى حد. ولاحظ أحد الوفود أن ترتيبات التنسيق والمهام المضطلع بها يجري الاتفاق عليها بالتشاور مع البلد المضيف، وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى التنسيق، على أن تضطلع الحكومة الوطنية بالعمليات. واعتبر أحد الوفود أن الحاجة تدعو إلى استكشاف السبل والوسائل الممكنة لتعزيز دور الممثل الخاص للأمين العام بغية الربط بين أنشطة حفظ السلام وأنشطة المساعدة الإنسانية؛

(هـ) التوصية ١٣ - شدد أحد الوفود على أن الرصد الفعال من شأنه أن يزيد المساءلة ويفضي إلى نهج أكثر تماسكا إزاء المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؛

(و) التوصية ١٤ - وجهت عدة وفود أسئلة بشأن اجتماعات الإحاطة المقترح أن يعقدها منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ لرئيس مجلس الأمن وشددت على أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تكون لأعضاء المنظمة كافة. وأيدت عدة وفود التوصيات بصيغتها الواردة في التقرير، بينما اعترضت عدة وفود أخرى على تلك التوصية؛

(ز) التوصيتان ١٦ و ١٧ - ارتأى أحد الوفود أن وجود نظام فعال للإنذار المبكر من شأنه أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ التدابير الوقائية ويزيد هذه التدابير نجاحا.

٢٩٩ - وشددت عدة وفود على أنه ينبغي زيادة الحصة المخصصة لإدارة الشؤون الإنسانية من موارد الميزانية العادية بغية الحد من الآثار المترتبة على اعتماد الإدارة على التمويل الخارج عن الميزانية.

النتائج والتوصيات

٣٠٠ - أعربت اللجنة عن تقديرها لجودة التقرير وما يتسم به من شمول.

٣٠١ - واعتبرت اللجنة أن أنشطة إدارة الشؤون الإنسانية ينبغي أن تظل ضمن ولايتها، التي هي أساسا دور تنسيقي. وفي ذلك الصدد، وافقت اللجنة على الاتجاه العام للتقرير وهو: (أ) تعزيز قدرة الإدارة على أن تدعم بفعالية التعاون والتنسيق بين الوكالات، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ؛ (ب) وضمان عدم اشتراك الإدارة في أنشطة تنفيذية يمكن أن تضطلع بها برامج أو وكالات تنفيذية ممثلة في اللجنة الدائمة، بصورة أكثر فعالية.

٣٠٢ - ورهنا بمختلف الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء المناقشة، وبما سيتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة فيما بعد من قرارات بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية في دورتيهما القادمتين، أيدت اللجنة التوصيات من ١ إلى ١٣ ومن ١٤ (ب) إلى ٢٢ بصيغتها الواردة في التقرير.

٣٠٣ - واعتبرت اللجنة أنه ينبغي إحالة تقرير التقييم المتعمق واستنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأنه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ في إطار البند ٨ المعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث".

٣ - المواضيع التي تخضع مستقبلا لتقييمات متعمقة

٣٠٤ - في الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. نظرت اللجنة في تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن المواضيع التي تخضع مستقبلا لتقييمات متعمقة، المحال اليها رفق مذكرة من الأمين العام يعرب فيها عن موافقته على التوصيات الواردة في التقرير (E/AC.51/1997/4).

المناقشة

٣٠٥ - في حين وجدت الوفود المقترحات الواردة بالفقرة ٧ من التقرير مقبولة بصفة عامة، فإنها رأت حاجة إلى بعض المرونة فيما يتعلق بالتقييمات المتعمقة التي يحل موعدها في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وذلك لكي توضع في الاعتبار القرارات القادمة بشأن الإصلاح. وأبرزت بعض الوفود أيضا مزايا النظر المشترك في التقييم المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبالمراقبة الدولية للمخدرات. وذكرت عدة وفود أنه، بالإضافة إلى الاعتبارات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير، ينبغي كذلك النظر في اخضاع البرامج التي تعاني من صعوبات في التنفيذ للتقييم المتعمق. وأعربت بعض الوفود عن رأيها أنه يتعين تناول الموضوعين المعنونين "حفظ السلام: مرحلة البدء" و "حفظ السلام: مرحلة الإنهاء" في تقرير مكتب المراقبة الداخلية بالترتيب المناسب.

التوصيات

٣٠٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على الجدول الزمني التالي لإجراء التقييمات المتعمقة، مع مراعاة الحاجة إلى المرونة المستحسنة لأجل التكيف مع ما قد ينشأ من تغييرات ممكنة في سياق مقترحات الإصلاح التي يتقدم بها الأمين العام وما قد تعتمده الجمعية العامة من قرارات لاحقة:

١٩٩٨ المراقبة الدولية للمخدرات

منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٩٩٩ نزع السلاح

المساعدة الانتخابية

٢٠٠٠ الاتجاهات والقضايا والسياسات الإنمائية العالمية، النهج العالمية إزاء القضايا والسياسات الاجتماعية وقضايا وسياسات الاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة في اللجان الإقليمية (البرنامجان ٧-٣ و ٧-٤ من الخطة المتوسطة الأجل)

النهوض بالمرأة

٣٠٧ - وأشارت اللجنة إلى أنها قد تعود إلى النظر في الموضوع، إذا اقتضى الأمر، في الوقت الملائم.

٤ - الاستعراض الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة

٣٠٨ - نظرت اللجنة في جلستها ٣ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرامج التنمية الاجتماعية، المحال إليها بمذكرة من الأمين العام (E/AC.51/1997/5). ولم يشتمل التقرير على توصيات.

المناقشة

٣٠٩ - رأى كثير من الوفود أن استعراض التقرير للتطورات التي جدت بعد اعتماد إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كان مفيدا. كما وجد كثير من الوفود أن المعلومات الواردة في التقرير بشأن إجراءات متابعة ورصد تنفيذ نتائج مؤتمر القمة مفيدة. ولاحظ بعض الوفود أوجه البطء والتأخير في تنفيذ بعض عناصر البرنامج، ورأى أحد الوفود أن الاهتمام اللازم لم يعد يمنح للعمل المتعلق بتقديم المساعدة للمعاقين. وأكد أحد الوفود من جديد أهمية التعاون الدولي والمساعدة الدولية في ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل بالاشتراك مع الحكومات على النحو المذكور في الفقرة ٨٢ من برنامج العمل[٢].

الإجراء

٣١٠ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير.

٥ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممارسات الإدارية لأمانته بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٣١١ - نظرت اللجنة، في جلستيها الثالثة والرابعة المعقودتين في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في تقرير مكتب المراقبة الداخلية حول استعراض برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممارسات الإدارية لأمانته، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/51/810)، وهذا التقرير هو الدراسة المتعلقة بالإدارة التي أوصت

بها اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين كمتابعة للتقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (E/AC.51/1995/3 و Corr.1).

المناقشة

٣١٢ - أُبلغ أعضاء اللجنة بأن التقرير قُدم إلى اللجنة الخامسة وقد أجريت بشأنه مناقشة مستفيضة في إطار مشاورات غير رسمية، وبأن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اعتمد في دورته التاسعة عشرة مقررات ذات صلة بالمسائل المثارة في التقرير؛ وسيتواصل الاهتمام بتلك المسائل في أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأعربت عدة وفود عن الرأي بأنه ينبغي إعلام الدول الأعضاء بشأن التدابير المتخذة لمعالجة المسائل المثارة في التقرير.

٣١٣ - أكدت وفود عديدة على دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته مركز التنسيق والحفاز للأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. ورأت عدة وفود أن الإصلاح ينبغي أن يقتصر على المسائل المتعلقة بالإدارة.

٣١٤ - رحبت بعض الوفود بشمولية التقرير، وأعربت عن القلق بشأن استنتاجاته، وحثت على تنفيذ توصياته دون مزيد من التأخير.

الإجراء

٣١٥ - تحيط اللجنة علما بالتقرير وتتطلع إلى التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة فيه وفقا لمقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة.

رابعا - مسائل التنسيق

ألف - تقرير لجنة التنسيق الإدارية

٣١٦ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الخامسة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٦ (E/1997/54 و Corr.1).

المناقشة

٣١٧ - رحبت اللجنة بالشكل الجديد المحسّن للتقرير، وأثنت على الأمانة العامة لعرضها القضايا والمعلومات المتعلقة بالسياسة العامة بصورة موجزة ومركزة. ووجد بعض الوفود أن للتقرير طابعا وصفيا وأعرب عن أمله في أن يكون للجانب التحليلي نصيب أوفر في التقارير المقبلة، بحيث تحدد لجنة التنسيق الإدارية الصعوبات المصادفة في تنفيذ الولايات المختلفة.

٣١٨ - وأعربت الوفود عن تأييدها للاتجاهات المقبلة المحددة في التصدير الذي كتبه الأمين العام للتقرير، وهي:

(أ) أنه ينبغي للجنة التنسيق الإدارية أن تكون أداة لوضع السياسات وتنفيذ الإجراءات، تتخذ مبادرات مشتركة عملية وترصدها ابتغاء تحقيق أغراض مشتركة تتعلق بالسياسة العامة؛

(ب) أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في هذه الظروف الحرجة، أن تظهر، علاوة على إنجازاتها الفردية وجهودها الإصلاحية، قدرة جماعية - أي قدرة كمنظومة - على تحقيق فعالية التكلفة من جديد وعلى التكيُّف والتغيُّر؛

(ج) أن هناك حاجة إلى ثقافة جديدة على نطاق المنظومة تستند إلى عقد مشاورات منتظمة بشأن السياسة العامة، وإلى اللامركزية الفعلية، واحترام ولايات مؤسسات المنظومة واختصاصاتها، وتقدير مشترك للتحديات المقبلة ولما تتمتع به كل مؤسسة من هذه المؤسسات من مواطن القوة لمجابهة هذه التحديات؛

(د) أن هناك حاجة إلى تحسين التفاعل بين لجنة التنسيق الإدارية والهيئات الحكومية الدولية.

٣١٩ - وأقر أعضاء اللجنة، بصفة عامة، بالجهود التي تبذلها لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز التنسيق داخل المنظومة، وأداء دور أكثر فعالية في تحقيق مزيد من التماسك داخل المنظومة. وطلبوا إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تبذل أقصى ما تستطيع من تلك الجهود وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي تقرير عن النتائج المحرزة. وشدد الأعضاء على ضرورة أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية وضع أهداف ملموسة بشأن السياسة العامة وأن تسعى إلى تحقيقها، وأن تساهم بنقد ما أُنجز من أهداف في مجال إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها. وأكد بعض الوفود ضرورة تقديم لجنة التنسيق الإدارية معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف في سياق تقاريرها المقبلة. وشدد الأعضاء أيضا على ضرورة أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية أداء دور رائد في تنسيق المبادئ التوجيهية والأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات المنظومة في مجال السياسة العامة.

٣٢٠ - وأكد بعض الوفود رأيا مفاده أنه ينبغي التصدي للمجالات التي تحظى الأولوية في عمل لجنة التنسيق الإدارية وفقا للأولويات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، والجمعية العامة، والخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات المنظومة.

٣٢١ - وفيما يتعلق بقضية الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، رحب عدد من الوفود بإقرار لجنة التنسيق الإدارية ضرورة تمليك البرامج الواردة في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ووجّه نداء من أجل توضيح القيمة المضافة للمبادرة الخاصة على الصعيدين الوطني والدولي. ورحب الأعضاء بإقرار لجنة التنسيق الإدارية الحاجة إلى إيجاد حل مقبول لمشاكل المديونية التي تعانيها البلدان الأفريقية. وأبدى بعض الوفود رأيا مفاده أنه ينبغي إبراز الروابط القائمة بين المبادرة

الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وأنه ينبغي تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد.

٣٢٢ - وفيما يتعلق بمسألة المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة مؤخرا، رحب الأعضاء بالمبادرة التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لإنشاء فرق العمل المخصصة. وطُرح سؤال عما إذا كان استخدام فرق العمل المخصصة قد أدى إلى تحقيق مزيد من الفعالية من حيث التكلفة، وطُلب إدراج تقرير كامل عن أنشطة هذه الفرق في التقرير الشامل السنوي المقبل للجنة التنسيق الإدارية.

٣٢٣ - وفيما يخص قرار لجنة التنسيق الإدارية إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، رحب أحد الوفود بالمبادرة الرامية إلى النهوض بالمرأة، ولكنه أكد أنه حين تعمد لجنة التنسيق الإدارية إلى استعراض توصيات اللجنة والعمل بها فإن الإجراءات المقترحة ينبغي أن تتماشى مع أحكام الميثاق ذات الصلة.

٣٢٤ - وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحه لاستمرار عمل لجنة التنسيق الإدارية في مجال تقديم المعونة للبلدان التي تطلبها استنادا إلى المادة ٥٠ من الميثاق. وأكدت هذه الوفود أن فرض جزاءات على بعض البلدان كان له آثار سيئة في اقتصاد عدد من البلدان المجاورة، وطلبت إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تبقي هذه المسألة قيد الاستعراض. وأبرز بعض الوفود الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لمساعدة البلدان التي تضررت بالجزاءات المفروضة في إطار تنفيذ قراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٧٢٤ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

٣٢٥ - وأعرب بعض الوفود عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته لجنة التنسيق الإدارية، من خلال اللجنة الاستشارية التابعة لها المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، ولا سيما ما يتعلق منه بتعزيز نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بعملية اختيار المنسقين المقيمين وتقييم أدائهم، وتشجيع إقامة برامج تدريبية وحلقات عمل بشأن التنسيق على الصعيد الميداني.

٣٢٦ - وفيما يخص أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية، رحب عدد من الوفود بالتدابير التي اتخذتها اللجنة، وطلبت هذه الوفود تحسين طرائق العمل وتبسيط إجراءات الأجهزة المشتركة بين الوكالات لتحقيق مزيد من الفعالية في تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة. ولوحظ أيضا أن الترتيبات الخاصة بتوحيد موقع أمانات الأجهزة المشتركة التمويل في جنيف سيحقق فعالية من حيث التكلفة ويؤدي إلى تحسين الأداء.

٣٢٧ - وفيما يتصل بالمسائل الإدارية، أعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن شروط الخدمة الراهنة للموظفين الدوليين تتسم بقدرة تنافسية كافية، وأن تعليقات لجنة التنسيق الإدارية بشأن صعوبات

التوظيف واستبقاء الموظفين لم تؤيد بالأدلة. وأبدت هذه الوفود أسفها لميل بعض أعضاء المنظومة إلى الانحراف عن النظام الموحد و/أو الانسحاب منه. وأحاطت الوفود علما بالتوضيحات التي قدمتها الأمانة العامة في هذا الصدد. على أن وفودا أخرى أعربت عن رأي مفاده أنه، استنادا إلى الدراسات التي اضطلعت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لقبول توصيات لجنة الخدمة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين شروط الخدمة. وذهب أحد الوفود إلى أبعد من ذلك فلاحظ أن القضية قد تجاوزتها الأحداث المستجدة منذ أن قررت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، عدم قبول توصيات لجنة الخدمة بشأن زيادة مرتبات موظفي الفئة الفنية.

٣٢٨ - وطلب بعض الوفود معلومات عن التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الأعمال والتقارير الإدارية. وأحاطت هذه الوفود علما بما أوضحته الأمانة العامة من أنه بدأ مؤخرا عقد مشاورات أولية مع رؤساء المؤسسات، وأن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ستتخذ مزيدا من الإجراءات، بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية.

٣٢٩ - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، أعاد عدد من الوفود تأكيد دور وفائدة هذه الوحدة التي أنشأتها الجمعية العامة، وأبدت هذه الوفود تحفظات على توصيات لجنة التنسيق الإدارية بشأن الوحدة، ورفضت النمو الإسمي الصفري لميزانيتها عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، والدراسة المقترح إجراؤها لدور الوحدة وأدائها. غير أن وفودا أخرى ذكرت أن التوصيات مناسبة تماما لأن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تساهم في ميزانية وحدة التفتيش المشتركة على أساس تقاسم التكاليف ولها بموجب ذلك الحق في ضمان أداء الوحدة لمهامها بصورة مرضية، وفقا لولايتها وبأدنى تكلفة ممكنة.

٣٣٠ - أما عن حالة الأمم المتحدة المالية والمتصلة بالميزانية، فقد أعرب بعض الوفود عن قلقه البالغ إزاء استمرار تراكم المتأخرات نتيجة عدم سداد الاشتراكات وأكدت هذه الوفود المبدأ القاضي بأن تدفع جميع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة كاملة وفي حينها ودون شروط.

٣٣١ - ورحب أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بوضع معايير محاسبية موحدة وإقرارها وتطبيقها وبمواءمة نماذج التقارير المالية بين مؤسسات المنظومة، وشجعوا تطبيقها على أوسع نطاق ممكن، لأن ذلك، في نظرهم، يساعد لجنة التنسيق الإدارية في أعمال التنسيق التي تقوم بها. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت لجنة التنسيق الإدارية تعتزم في المستقبل القريب التصدي لسبل مواءمة وتعزيز قدرات المراقبة الداخلية للمنظمات الأعضاء فيها. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء عدم تطبيق المعايير المحاسبية للتكاليف في الأمم المتحدة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥١ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وطلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق تقريرا عن النتائج التي تخلص إليها.

٣٣٢ - وأحاطت الأمانة العامة علما بالآراء المعرب عنها بشأن شكل التقرير ومحتوياته، وكذلك بالتعليقات والملاحظات مشيرة إلى أنها ستحال إلى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية.

الاستنتاجات

٣٣٣ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية، ورحبت بشكله المحسن الجديد، وأثنت على الأمانة العامة لتقريرها الموجز والجيد التركيز، وطلبت أن تكون التقارير المقبلة تحليلية أكثر منها وصفية.

٣٣٤ - وحثت اللجنة لجنة التنسيق الإدارية على الاسترشاد في أنشطتها المقبلة بالتوجهات التي حددها الأمين العام في تصديره للتقرير المتعلق بدور لجنة التنسيق الإدارية وأدائها.

٣٣٥ - ووافقت اللجنة على أنه ينبغي أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية تعزيز دورها باعتبارها أداة لوضع السياسات وتنفيذ الإجراءات، تتخذ مبادرات مشتركة عملية وترصدها ابتغاء تحقيق أغراض مشتركة تتعلق بالسياسة العامة، وأن تساهم مساهمة فعالة في تنفيذ الجهود الخاصة بإصلاح المنظومة وتعزيزها. وشددت اللجنة على أنه ينبغي للجنة التنسيق الإدارية، عند اضطلاعها بمهمتها الأساسية المتمثلة في تعزيز تنسيق الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، أن تركز على الأهداف الاستراتيجية التي حددها الميثاق والجمعية العامة والخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات المنظومة.

٣٣٦ - وأكدت اللجنة الحاجة إلى تعبئة الموارد باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لضمان نجاح مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لكفالة تمليك الحكومات برامج المبادرة الخاصة على الصعيد القطري. وطلبت اللجنة إبراز الروابط القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة.

٣٣٧ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها لجنة التنسيق الإدارية لتشجيع الأخذ بنهج منسق ومتكامل على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية من خلال فرق عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات، وطلبت إدراج نتائج التقييم الشامل لأنشطة فرق العمل، المقرر أن تضطلع به لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٧، في التقرير الشامل السنوي المقبل لهذه اللجنة.

٣٣٨ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة عن توفير المعونة للبلدان التي تطلبها استنادا إلى المادة ٥٠ من الميثاق وأبدت تأييدها للإجراءات الخاصة بمساعدة البلدان التي تضررت من تنفيذ قراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٧٢٤ (١٩٩١). وطلبت اللجنة إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تبقي هذا البند على جدول أعمالها وأن تدرجه في تقاريرها المقبلة.

باء - خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (البند ٥ (ب)) وتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا

٣٣٩ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في تقرير الأمين العام عن التنقيح المقترح لخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (E/AC.51/1997/6)، وفي التقرير المرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا (E/AC.51/1997/7).

المناقشة

٣٤٠ - أعرب عدد من الوفود عن القلق والأسف إزاء عدم تحديد التقريرين المقدمين للروابط بين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية، وخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. وأحاطوا علما بأنه في حين اعتمدت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية وخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، انبثقت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا بصفتها مبادرة من منظومة الأمم المتحدة.

٣٤١ - ولاحظ بعض الوفود أن الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية قد أطلقا مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦ لتصبح ساعدا تنفيذيا لجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ البرنامج الجديد، لأن خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا لم تنفذ بصورة فعالة. كما لاحظ عدد من الوفود أيضا أن المبادرة تبشر بأمل كبير لأفريقيا حيث أنها تركز على عدد مختار من المجالات المستهدفة بطريقة حسنة ذات الأولوية حيث يمكن تحقيق نتائج ملموسة في غضون فترة قصيرة من الزمن.

٣٤٢ - وطلب عدد من الوفود تقديم إيضاحات بشأن العملية الحكومية الدولية التي تحدد المجالات ذات الأولوية للمبادرة الخاصة وتضمن ملكيتها للدول الأفريقية الأعضاء. وأبلغت اللجنة أن نطاق المبادرة الخاصة وتوجهها ومجالاتها ذات الأولوية استُنبطت من أهداف وغايات البرنامج الجديد وأهداف وغايات (القرار AHG/Res.236 (XXXI) المعنون "إعادة استهلال القرار المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا: برنامج عمل القاهرة" الذي اعتمده في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين (انظر A/50/647، المرفق الثاني). وأبلغت اللجنة كذلك بأن مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد المبادرة الخاصة في اجتماعه الثاني والعشرين المعقود في عام ١٩٩٦ وأن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية طلب في اجتماعه المعقود في هراري، زمبابوي، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، ضرورة التعجيل بخطى تنفيذ المبادرة الخاصة وضرورة الوفاء بالالتزام بتقديم الموارد، ولا سيما من قبل مؤسسات بريتون وودز.

٣٤٣ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق البالغ إزاء استمرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في أفريقيا. وسلموا بأن ثمة عدد من المبادرات والبرامج استُهلت لصالح أفريقيا، ولكن لم يتحقق سوى الشيء القليل حتى الآن. وأعرب عدد آخر من الوفود عن القلق إزاء تكاثر المبادرات الأمر الذي قد يؤدي إلى التشوش وازدواجية الجهود.

٣٤٤ - وطلب بعض الوفود تقديم إيضاح بشأن مستوى الموارد المطلوبة والمتوقعة من أجل تنفيذ البرامج في إطار المبادرة الخاصة. وأبلغت اللجنة بأن الاستراتيجية في إطار المبادرة الخاصة تؤكد على ترشيد استخدام الموارد الحالية. بيد أن هناك إمكانية كبيرة من أجل حشد موارد إضافية من مصادر ثنائية ومصادر متعددة الأطراف كي ما تكون القوة الدافعة للبرامج الوطنية ولا سيما من خلال برامج الاستثمارات القطاعية. وسوف يعتمد مستوى الموارد على احتياجات فرادى البلدان.

٣٤٥ - كما ذكر بعض الوفود أن الدين يشكل عقبة حرجة تعترض تنمية أفريقيا وتتطلب من المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود. وفي هذا الصدد، تعد المبادرة التي اتخذتها مؤخرا المؤسسات المالية الدولية بشأن الدين المتعدد الأطراف على وجه التحديد خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي مواصلتها وتحسينها. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأنه ينبغي تخفيف الشروط الناظمة لهذه المبادرة.

٣٤٦ - وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته فيما يتعلق بالفقرة ١٢ (أ) المتصلة بالتقييم المقترح لسياسات المياه وإزاء الفقرة ١٥ (أ) المتصلة بالاستعراض المقترح لتشريعات المياه والواردتين في التقرير عن التنقيح المقترح لخطة العمل على نطاق المنظومة (E/AC.51/1997/6).

٣٤٧ - وأكدد بعض الوفود أن السلام والاستقرار وبناء القدرات شروط أساسية ضرورية ينبغي توافرها من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب بعض الوفود عن تقديرهم للدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تنفيذ المبادرة بشأن التعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين.

٣٤٨ - وأبرز عدد من الوفود أهمية التعاون والتكامل الإقليميين والتنوع الاقتصادي في ما يتصل بتنمية أفريقيا ولهذين المجالين أولوية في البرنامج الجديد ولم تشملهما المبادرة الخاصة أو تتصدى لهما بصورة واضحة. وسأل أحد الوفود عن الأساس المنطقي لإنشاء صندوق أو مرفق خاص لسلع أفريقيا الأساسية. ولاحظ الوفد نفسه أهمية التحرير الاقتصادي وتهيئة بيئة ملائمة من أجل تطوير القطاع الخاص بصدد تشجيع التنوع، وأكد على أنه ينبغي لاستراتيجيات التعاون والتكامل الإقليميين أن تراعي الآثار المترتبة على عولمة الاقتصادي العالمي.

٣٤٩ - وأثنى عدد من الوفود على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ البرنامج الجديد وأبرزوا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية دعم هذه الجهود. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود ذاتها أن منتدى آسيا - أفريقيا الثاني عقد مؤخرا في بانكوك (في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، لمناقشة مسألة التعاون الاقتصادي والتنمية وعقد أيضا كجزء من العمليات التحضيرية الجارية لمؤتمر

طوكيو الدولي الثاني المعني بتنمية أفريقيا. وارتئي أن المنتدى يعد مثالا حسنا للتعاون المشترك بين الأقاليم، ولا سيما في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٥٠ - ولاحظ عدد من الوفود أن الترتيبات الحالية من أجل تنسيق تنفيذ البرنامج الجديد لا تتسم بشفافية كافية بحيث تسمح بتفهم واضح لأدوار كل الوحدات المشتركة فيه.

٣٥١ - ورحب بعض الوفود بالمبادرة الخاصة بوصفها أفضل طريقة ملموسة لدعم تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، تم التصريح بأن خطة العمل على نطاق المنظومة لا تنطوي على إشارة واضحة بشأن تخصيص مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للموارد، وأن المبادرة الخاصة تتسم بقدر أكبر من التحديد في هذا الصدد ولذلك يمكن اعتبارها مركز اهتمام العمل الإنمائي لأفريقيا. وبالرغم من ذلك، أعرب بعض الوفود الأخرى عن شعورهم بأن المبادرة الخاصة لم تغطي مجالين يتسمين بالأولوية وبالتحديد التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين وتنويع الاقتصادات الأفريقية. وأشارت الوفود ذاتها إلى أنه لا يوجد التزام واضح بشأن تمويل المبادرة الخاصة للمجالين ذوا الأولوية.

٣٥٢ - وأشار عدد من الوفود إلى أن التنسيق العالمي أمر ضروري ولذلك، ينبغي تعزيز التنفيذ الملموس للبرامج والإجراءات الفعالة من أجل التنسيق العالمي.

النتائج والتوصيات

٣٥٣ - أحاطت اللجنة علما بالتقريرين. وكررت اللجنة من جديد قلقها المعرب عنه بالفعل في دورتها السادسة والثلاثين إزاء تكاثر المبادرات بشأن أفريقيا، وضرورة تجنب الإزدواجية، وأكدت بأنه لم يتم التصدي بصورة مرضية لموضوع الموارد المالية المطلوبة من أجل التنفيذ لا في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة ولا في إطار المبادرة الخاصة.

٣٥٤ - وأوصت اللجنة بأنه، نظرا إلى أن مجالي التعاون والتكامل الإقليميين والتنويع الاقتصادي يتسمان بأولوية حاسمة فيما يتصل بتنمية أفريقيا، ينبغي أن تقوم اللجنة التوجيهية المعنية بالمبادرة الخاصة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية بعمل الترتيبات الضرورية من أجل وضع تفاصيل برامج شاملة فيما يتعلق بهذين المجالين، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل حشد موارد كافية لتكون بمثابة دعامة لهذه البرامج في إطار المبادرة الخاصة.

٣٥٥ - وأكدت اللجنة أهمية وضع استراتيجية اتصالات فعالة لحشد جميع الأطراف وأصحاب المصالح ذوي الصلة في إطار المبادرة الخاصة من أجل تحقيق نتائج على الصعيد القطري والمساهمة في تعزيز ملكية البلدان الأفريقية للبرامج وقيادتها.

٣٥٦ - وأوصت اللجنة بأنه، بغية المساعدة في إنشاء رابطة تشغيلية بين البرنامج الجديد وبين المبادرة الخاصة، ينبغي الإشارة من الآن فصاعدا إلى المبادرة الخاصة بصفتها "مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على

نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". وفي هذا الصدد أوصت اللجنة أيضا بما يلي:

(أ) أن تظل الدعوة السياسية العالمية والسياسة التي تحدد المبادرة الخاصة التي أعيد تسميتها، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية الموجهة والأولويات المستنبطة من الولايات التي تحددها الدول الأعضاء، تحت قيادة الأمين العام؛

(ب) ينبغي أن تظل المتابعة العامة لتنفيذ المبادرة الخاصة ودعم دور الأمين العام في الدعوة ضمن إطار السياسة المعمول بها مسندة إلى مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا؛

(ج) أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الأنشطة العملية المنحى من أجل تنفيذ المبادرة الخاصة، بما في ذلك الترتيبات التنفيذية وترتيبات التنسيق على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، والمتابعة والرصد وحشد الموارد من أجل مشاريع وبرامج ملموسة.

٣٥٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعمل على ترشيد وتعزيز آليات التنسيق في منظومة الأمم المتحدة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لضمان تحديد المسؤوليات بصورة واضحة وتحاشي احتمال ازدواجية الجهود فيما بين وحدات ووكالات الأمم المتحدة المشتركة في متابعة وتنفيذ ورصد المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد.

٣٥٨ - وأوصت اللجنة بأنه بغية ضمان أن تكون التقارير في المستقبل أكثر موضوعية وشمولا، ينبغي أن تشارك الوحدات ذات الصلة المسؤولة عن تنسيق وتنفيذ البرامج على الصعيدين الإقليمي والقطري، فضلا عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، مشاركة أكثر اكتمالا في إعدادها.

٣٥٩ - وطلبت اللجنة إعداد تقرير مرحلي عن المبادرة الخاصة التي أعيد تسميتها، ينبغي أن يشمل ضمن جملة أمور التدابير المتخذة استجابة للتوصيتين الواردتين في الفقرتين ٣٥٦ و ٣٥٧ أعلاه، ليقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق لكي تنظر فيه في دورتها الثامنة والثلاثين.

خامسا - تقارير وحدة التفتيش المشتركة

تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية

٣٦٠ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض

التنمية" (A/51/636-E/1996/104) وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه (A/52/115-E/1997/47). وقدم هذا التقرير إلى لجنة البرنامج والتنسيق واضع التقرير السيد سوميهيرو كوياما.

المناقشـــة

٣٦١ - أعربت بعض الوفود عن شكرها لوحدة التفتيش المشتركة لإعداد دراسة ممتازة ووصفتها بأنها وثيقة تحليلية عالية الجودة، فضلا عن أنها تعتبر إسهاما قيما في التوقيت المناسب في عملية إعادة التشكيل الجارية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميادين الأنشطة المتصلة بهما في منظومة الأمم المتحدة. كما أعربت عن اتفاقها مع جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٣٦٢ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التنسيق، وخاصة على الصعيد القطري. وفي هذا السياق، ذكر أحد الوفود أن مسألة كيف يمكن سد النقص في الكم المقترن بالجودة في مجال التعاون الإنمائي قد أصبحت مسألـــة متزايدة الأهمية. وأشار عدد من الوفود بشكل محدد إلى تعـــدد أطر السياسات والبرمجـة المقترنة بالتعاون الإنمائي وأكدت على أثرها السلبي، على النحو المبين في الفقرتين ١٣ و ١٧ من التقرير. وأثـار أحد الوفود الشكوك حـــول الدور التنسيقي للجنة البرنامـــج والتنسيق وأشار إلى أن القيام بهذا الدور ينبغي أن يكون مقتصرا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته. وكررت وفود أخرى تأكيد أهمية دور اللجنة في ميدان التنسيق. كما أثار أحد الوفود مسألة النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الوقت المناسب من أجل تجنب تكرار المناقشات بشأن مواضيع متشابهة. وأشارت عدة وفود إلى وجود بعض أوجه التعارض في المواقف فيما بين وحدة التفتيش المشتركة ولجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق ببعض المسائل، على نحو ما ظهرت في التقرير وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه. وبالإضافة إلى التعليقات العامة، أبدت بعض الوفود ملاحظات محددة بشأن عدد من التوصيات في التقرير. واقترحت عدة وفود أن يتم، في المستقبل، تقديم تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع مراعاة الوقت المناسب بدرجة أكبر.

٣٦٣ - أعرب أحد الوفود عن تأييده القوي للتوصية ١، التي تعكس المناقشة الجارية في اللجنة الثانية للجمعية العامة.

٣٦٤ - ذكر أحد الوفود أنه يمكن زيادة تعزيز التوصية ٢ بإضافة إشارة إلى الدور الذي يتعين أن تضطلع به الدول الأعضاء (البلدان المانحة) فضلا عن الحكومات المضيفة.

٣٦٥ - في حين أيد أحد الوفود، من حيث المبدأ، الاقتراح المقدم بشأن التوصية ٤، اقترح أن يتم الاستماع إلى وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن فكرة إنشاء مصرف بيانات في مكتب المنسق المقيم.

٣٦٦ - فيما يتعلق بالتوصية ٦، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي لأسلوب التنسيق الإقليمي أن يأخذ في الاعتبـــار الظروف السائدة في كل منطقة؛ وطلب وفد آخر تطوير الدور الذي يمكن للجان الإقليمية أن تقوم به.

٣٦٧ - أعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه يمكن النظر في المحور الرئيسي للتوصية ٧ في سياق قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.

النتائج والتوصيات

٣٦٨ - أثنت اللجنة بشكل عام على التقرير وأيدت جميع التوصيات الواردة فيه، آخذة في الاعتبار الآراء المعرب عنها أثناء المناقشة. كما اقترحت اللجنة التعديل التالي للتوصية ٢:

- يضاف في نهاية التوصية ٢ جملة جديدة نصها كما يلي:

"ينبغي للدول الأعضاء (البلدان المانحة والحكومات المضيفة) أن تسهل هذه العملية".

٣٦٩ - قررت اللجنة أن يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة مشفوعا بتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للنظر فيه واتخاذ إجراء مناسب بشأنه.

سادسا - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للجنة

٣٧٠ - عملا بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤١ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، تقدم اللجنة إلى المجلس والى الجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين، ليقوما باستعراضه، مشفوعا بالوثائق اللازمة. ووفقا للفقرة ٨ من مرفق قرار المجلس ٢٠٠٨ (د - ٦٠) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، فإن مدة انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجنة ستة أسابيع.

٣٧١ - ونظرت اللجنة، في جلستها ٢٨، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين ووثائق الدورة على أساس مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/1997/L.5).

٣٧٢ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة الخامسة والثلاثين للجنة ليقوما باستعراضه:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

الوثائق

تقرير الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٤٥ ألف، الفقرة ١٧)

٤ - المسائل البرنامجية:

(أ) الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

(ب) الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١؛

الوثائق:

تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥١، الجزء الأول، الفقرة ٤)

تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات بما في ذلك على مستوى البرامج الفرعية، في إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٩-٢٠٠١ (قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥١، الجزء الثالث، الفقرة ٢)

(ج) التقييم.

الوثائق

التقرير النهائي عن الدراسة المتعمقة للمراقبة الدولية للمخدرات (A/51/16 (Part I)، الفقرة ٥٥ و E/AC.51/1997/L.4/Add.37، الفقرة ٣)

التقرير النهائي عن الدراسة المتعمقة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (A/51/16 (Part I)، الفقرة ٥٥ و E/AC.51/1997/L.4/Add.37، الفقرة ٣)

تقرير عن الاستعراض الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المتعمق لحفظ السلام: مرحلة البدء

تقرير عن الاستعراض الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المتعمق للبرنامج المعني بالبيئة

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج، وإنجازها، والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة

٥ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير لجنة التنسيق الإدارية؛

الوثائق

تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٧

(ب) تقرير مرحلي بشأن الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاستعراض المرحلي للخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١ (A/51/16 (Part I)، الفقرة ١٦٨)

(ج) مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

الوثائق

التقرير المرحلي للأمين العام

٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين.

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والثلاثين.

الحواشي

(١) A/51/16 (Part II)، ستصدر بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العاممة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/51/16).

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.8، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

٤ - المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(ب) التقيم.

٥ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير لجنة التنسيق الإدارية؛

(ب) خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا؛

(ج) تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا.

٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة؛

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للجنة؛

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والثلاثين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين

A/51/686 و Add.1 و 2 — مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الخدمات المشتركة في مقر الأمم المتحدة"، وتعليقات الأمين العام على التقرير، وملاحظات وحدة التفتيش المشتركة على تعليقات الأمين العام

A/51/810 — مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن استعراض برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممارسات الإدارية لأمانته، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

A/51/884 — مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن استعراض الممارسات البرنامجية والإدارية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

A/52/6 — الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

الجزء الأول '١' تصدير ومقدمة

الجزء الأول '٢' الجداول

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

الباب ٢ - الشؤون السياسية

الباب ٣ - عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة

الباب ٤ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الباب ٦ - الشؤون القانونية

الباب ٧ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

الباب ٨ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية

الباب ٩ - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

الباب ١٠- خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

الباب ١١ ألف التجارة والتنمية

الباب ١١ باء التجارة الدولية: الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية

الباب ١٢ - البيئة

الباب ١٣ - المستوطنات البشرية

الباب ١٤ - مكافحة الجريمة

الباب ١٥ - المراقبة الدولية للمخدرات

الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الباب ١٨ -	التنمية الاقتصادية في أوروبا
الباب ١٩ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الباب ٢٠ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
الباب ٢١ -	البرنامج العادي للتعاون التقني
الباب ٢٢ -	حقوق الإنسان
الباب ٢٣ -	توفير الحماية والمساعدة للاجئين
الباب ٢٤ -	اللاجئون الفلسطينيون
الباب ٢٥ -	المساعدة الإنسانية
الباب ٢٦ -	الإعلام
الباب ٢٧ -	الإدارة والتنظيم
الباب ٢٧ ألف	مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم
الباب ٢٧ باء	مكتب تخطيط البرامج، والميزانية والحسابات
الباب ٢٧ دال	خدمات الدعم
الباب ٢٧ واو	الإدارة، جنيف
الباب ٢٧ زاي	الإدارة، فيينا
الباب ٢٧ حاء	الإدارة، نيروبي
الباب ٢٨ -	المراقبة الداخلية
الباب ٢٩ -	الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
الباب ٣١ -	التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

A/51/636-E/1996/104	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية"
A/52/115-E/1997/47	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية"
A/C.5/51/53	تقرير الأمين العام عن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها
E/1997/5	مذكرة من الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة وأثره على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
E/1997/54 و Corr.1	التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٦
E/AC.51/1997/1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/AC.51/1997/2	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن التقييم المتعمق للبرنامج الإحصائي

E/AC.51/1997/3	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية
E/AC.51/1997/4	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن المواضيع التي تخضع مستقبلا لتقييمات متعمقة
E/AC.51/1997/5	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج التنمية الاجتماعية
E/AC.51/1997/6	تقرير الأمين العام بشأن التنقيح المقترح لخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا
E/AC.51/1997/7	تقرير الأمين العام عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا
E/AC.51/1997/L.1/Rev.1	مذكرة من الأمانة العامة عن حالة إعداد وثائق الدورة السابعة والثلاثين
E/AC.51/1997/L.2/Rev.1	برنامج العمل المقترح للدورة السابعة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق
E/AC.51/1997/L.3	مذكرة من الأمانة العامة بشأن قائمة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ١٩٩٦ ومطلع عام ١٩٩٧
E/AC.51/1997/L.4 و Add.1-43	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والثلاثين
E/AC.51/1997/L.5	مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق: مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1997/INF/1	قائمة الوفود.

- - - - -

250897 200897 97-20950